وزارة التعليـــــم العالـــــي والبحـــث العلمـــي
جامعـــــة أمحمد بوقرة بومـــــــــرداس

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

تحت عنوان:

دراسة العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي وميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1980-2019)
دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي (VAR)

من إعداد الطالبة:
بن حمام ظريفة

تحت إشراف الأستاذة الدكتورة:
عرقوب نبيلة

السنة الجامعية: 2022/2021

بسم الله الرحمان الرحيم

الإهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلى بطاعتك، ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك،

الله جل جلاله

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة، ونصح الأمة، إلى نبي الرحمة ونور العالمين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي...إلى معنى الحب ومعنى الحنان والتفاني...إلى بسمة الحياة

وسر الوجود أمي الغالية،

إلى من تشاركنا لحظات الحياة بحلوها ومرها وسرها معا على نفس الدرب

إلى إخوتي: وردة، آية، محمد، يعقوب حفظهم الله

إلى كل زملائي وزميلاتي في الدراسة وخاصة الثانية ماستر

إلى كل الأهل والاقارب والأحباب

جزاهم الله خيرا

وشكرا

ظريفة

شكر وتقدير

نشكر الله سبحانه وتعالى، الذي وفقنا وسدد خطانا لإنجاز هذا العمل، ونحمده حمدا كثيرا طيبا مباركا

كما يحب ربنا ويرضى، حمدا يملأ السماوات والأرض

كما أتقدم بالشكر إلى الأستاذة "**عرقوب نبيلة** " والتي لم تدخر جهدا في مساعدتي، فجزاها الله خيرا وبارك فيها

كما لا أنسى أختي الغالية وردة التي كانت خير مساعدة لي في عملي هذا

وأتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأساتذة أعضاء اللجنة الموقرة على تفضلهم بتصحيح البحث المتواضع وتقييمه

كما أتقدم العرفان إلى جميع الأساتذة الذين رافقوني طيلة مرحلة الدراسة والذين ساهموا في تعليمي وأناروا

عقلي بالعلم والمعرفة

وفي الأخير نسأل الله عز وجل أن يجعلنا ممن يكثر ذكره فينال فضله ويحفظ أمره، وأن يغمر قلوبنا بمحبته ويرضى عنا

ظريفة

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

الاهداء

كلمة شكر

مقدمة عامة.....أ

الفصل الأول: الإطار النظري للإنفاق الحكومي وميزان المدفوعات

تمهيد.....5

-المبحث الأول: ماهية الإنفاق الحكومي 6

المطلب الأول: مفهوم الانفاق الحكومي وأركانه.....6

المطلب الثاني: تطور الإنفاق الحكومي وأسبابه.....8

المطلب الثالث: الأثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي.....12

-المبحث الثاني: ماهية ميزان المدفوعات.....13

المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات ومكوناته.....13

المطلب الثاني: وظائف وأهمية ميزان المدفوعات.....16

المطلب الثالث: تطور ميزان المدفوعات.....17

-المبحث الثالث: العلاقة الاقتصادية بين الإنفاق الحكومي وميزان المدفوعات.....19

المطلب الأول: علاقة الانفاق الحكومي بميزان المدفوعات.....19

-خلاصة الفصل.....21

الفصل الثاني: تحليل الإنفاق الحكومي وميزان المدفوعات في الجزائر

-تميد.....22

-المبحث الأول: سياسة الإنفاق الحكومي في الجزائر.....23

المطلب الأول: تقسيم الإنفاق الحكومي.....23

المطلب الثاني: صور الإنفاق الحكومي.....26

-المبحث الثاني: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات الجزائري.....27

المطلب الأول: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات.....27

المطلب الثاني: أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات.....28

المطلب الثالث: أساليب معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات.....30

-المبحث الثالث: واقع الإنفاق الحكومي وميزان المدفوعات في الجزائر.....31

المطلب الأول: تحليل تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1980-2019).....32

المطلب الثاني: تحليل تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1980-2019).....35

المطلب الثالث: تقيم الإنفاق الحكومي وميزان المدفوعات في الجزائر.....38
خلاصة الفصل.....39
الفصل الثالث: الدراسة القياسية للعلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي وميزان المدفوعات
-تمهيد.....40
-المبحث الأول: صياغة وبناء النموذج.....41
المطلب الأول: تحديد المتغيرات واستقرارها.....41
المطلب الثاني: تحديد درجة التأخير المثلى وسببية جرانجر.....44
المطلب الثالث: تقدير النموذج.....46
-المبحث الثاني: دراسة صلاحية النموذج.....49
المطلب الأول: اختبار الارتباط الذاتي للبواقي.....49
المطلب الثاني: اختبار تجانس تباينات البواقي.....51
المطلب الثالث: اختبار استقرار النموذج.....52
المطلب الأول: تحليل تجزئة التباين.....53
المطلب الثاني: دوال الاستجابة 55
خلاصة الفصل.....57
الخاتمة العامة.....58
قائمة المراجع.....61
الملاحق.....62

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	مكونات ميزان المدفوعات	20
2	فقرات ميزان المدفوعات	27
3	نتائج اختبار جذر الوحدة ADF وPP	42
4	درجة التأخير المثلى	44
5	اختبار سببية جرانجر	45
6	تقديرنموذج VAR	46
7	اختبار LM test	50
8	اختبار ثبات تجانس تباين الأخطاء	52
9	تحليل تجزئة التباين	53

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1980-2019)	32
2	تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1980- 2019)	35
3	دوال الارتباط الذاتي لأخطاء	51
4	نتائج استقراريه نموذج VAR	52
5	دوال الاستجابة	55

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الدور الفعال لسياسة الإنفاق الحكومي باعتبارها أداة مهمة من أدوات السياسة المالية وعلاقتها بأرصدة ميزان المدفوعات في الجزائر من خلال تحليل تطور هذا الأخير في الاقتصاد الوطني خلال الفترة (1980–2019)، مع معرفة العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي وميزان المدفوعات، وذلك باستخدام المنهج القياسي والتحليلي بالاعتماد على برنامج (Eviewes.10)، وبالتحديد تطبيق نماذج الانحدار الذاتي VAR، وذلك بتحليل التباين ودوال الاستجابة لرد الفعل. وقد اعتمدنا على دراسة سلوك إجمالي الإنفاق الحكومي في تفسير رصيد ميزان المدفوعات الجزائري، وفي ضوء ذلك تم استخدام اختبار سببية جرانجر وتم الوصول إلى أنه هناك سببية ذات اتجاه عادي من الإنفاق الحكومي إلى ميزان المدفوعات.

Abstract :

This study aims to know the effective role of government spending policy as an important tool of fiscal policy and its relationship to balance of payments balances in Algeria during the period (1980-2019), with the knowledge of the causal relationship between government spending and the balance of payments, using the standard analytical approach by adopting the Eviews (10), program, and specifically the application of autoregressive modal (Var), by analyzing the variance segmentation and response functions. We have relied on the study of the behavior of total government spending in explaining the balance of the Algerian balance of payments, and in light of this the Verger causality was used and it was concluded that there is a causality with a normal trend from government spending to the balance of payments.

مقدمة عامة:

يعد ميزان المدفوعات من المؤشرات الاقتصادية المهمة لأي دولة، إذ يعكس إجمالي نشاط الدولة وأداءها الاقتصادي خلال سنة ما والذي بدوره ينعكس على الوضع الاقتصادي العام للدولة: الصادرات، الواردات، حركة رؤوس الأموال...إلخ. وعلى اعتبار أن كل عملية من العمليات المدرجة فيه ينتج عنها إما دخول للعملات الأجنبية أو خروجها بحيث يتم تسجيل هذه العمليات في ستطبق جل ميزان المدفوعات الذي يعطي صورة مفسرة عن هذه المعاملات، والتي قد ينتج عنها اختلال في الميزان مما يستدعي تدخل الدولة للإعادة التوازن وبذلك بانتهاج عدة سياسات اقتصادية منها السياسة النقدية، السياسة التجارية، السياسة المالية التي تتدخل بأدواتها، ومنها الإنفاق الحكومي الذي يعتبر أداة من أدوات السياسة الاقتصادية بحث اختلفت الدول بتطبيق هذه السياسة وفق لمميزاتها وظروفها الاقتصادية والأهداف الرجو منها.

وإذ أن ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي هي من الظواهر الشائعة في عالمنا المعاصر. وكما هو معلوم فإن لتزايد الإنفاق الحكومي بمعدل أسرع من تزايد الناتج المحلي لإجمالي يؤدي إلى دفع الاقتصاد الوطني إلى توسيع الفجوة بين الطلب الكلي والعرض الكلي. الأمر الذي يؤدي إلى عجز مستمر في ميزان المدفوعات على اعتبار أن الاقتصاد الجزائري اقتصادا رعيا تأخذ المحروقات ما يقارب 98%من صادرات البلد الأمر الذي يتطلب جهودا كبيرة لتدبر الموارد اللازمة لتغطية الفجوات المالية التي يخلفها هذا التزايد المستمر، بطريقة تجنب البلاد الاضطرابات الحاصلة في ميزان المدفوعات.

وعلى ضوء ما سبق، يمكن طرح الإشكالية التالية:

هل توجد علاقة سببية بين الانفاق الحكومي وميزان المدفوعات في الجزائر؟ ما هو اتجاه هذه العلاقة السببية؟

أولا: الأسئلة الفرعية:

1-ماهو مفهوم الانفاق الحكومي وميزان المدفوعات.

2-كيف هو واقع الانفاق الحكومي وميزان المدفوعات في الجزائر

3-ماهو اتجاه العلاقة السببية بين الانفاق الحكومي وميزان المدفوعات.

ثانيا: الفرضيات:

1-زيادة الانفاق الحكومي يساهم في استقرار ميزان المدفوعات.

2- توجد علاقة سببية في اتجاهين بين الانفاق الحكومي وميزان المدفوعات.

3-يعتبر نموذج شعاع الانحدار الذاتي النموذج الأنجح للدراسة.

ثالثا: أسباب اختيار البحث:

1- الأسباب الذاتية:

الرغبة في دراسة حالة الجزائر وتفسير التوسع في الانفاق الحكومي الذي لا يتبعها الاستقرار في ميزان المدفوعات.

2- الأسباب الموضوعية:

- البحث عن وجود علاقة بين الانفاق الحكومي وميزان المدفوعات.

- الموضوع ذو أهمية كبيرة كونه متعلق بالحياة الاقتصادية للدولة، ويعطي لنا واقع الانفاق الحكومي وميزان المدفوعات في الجزائر.

رابعا: أهمية البحث:

1- يعتبر الانفاق الحكومي أداة من أدوات ضبط استقرار ميزان المدفوعات.

2- ميزان المدفوعات هو مرآة عاكسة للاقتصاد الوطني.

خامسا: أهداف البحث:

نسعى من خلال هذا البحث للوصول إلى الأهداف التالية:

1- ضبط مدى تأثير الانفاق الحكومي على استقرار ميزان المدفوعات.

2- تحديد اتجاه السببية بين الانفاق الحكومي وميزان المدفوعات.

3- تحليل تطور الانفاق الحكومي وميزان المدفوعات في الجزائر.

سادسا: حدود البحث:

وتتمثل فيما يلي:

1- الحدود الموضوعية:

نتناول في هذه الدراسة الانفاق الحكومي وميزان المدفوعات كظاهرة اقتصادية ثم نقوم بدراسة تحليلية قياسية.

2-الحدود الزمانية:

تتناول الدراسة الفترة ما بين 1980-2019 (حجم العينة هو39 مشاهدة).

3- الحدود المكانية:

تتناول الدراسة الاقتصاد الجزائري.

سابعا: منهج البحث.

نظرا لطبيعة البحث، سوف نستخدم المنهج الوصفي التحليلي لتشخيص وتحليل وتفسير الظاهرة محل الدراسة، بالإضافة إلى الاعتماد على أساليب الرياضية والإحصائية الضرورية لدراسة العلاقة بين الانفاق الحكومي وميزان المدفوعات، بهذا الوصول إلى نتائج محددة من خلال معايير عملية على الانفاق الحكومي وميزان المدفوعات على برنامج Eviews. وذلك بالاستعانة بمجموعة من الإحصائيات التي تساعدنا على تحليل الظواهر الاقتصادية.

ثامنا: الدراسات السابقة

1-دراسة (Selim kayhon) وآخرون، 2013) بعنوان" النفقات الحكومية والعجز التجاري في تركيا تحليلات المجال الزمني ومجال التردد. الغرض من هذه الدراسات هو تحديد السببية بين العجز التجاري والنفقات الحكومية في الاقتصاد التركي، بحيث قام الباحثين باستخدام أساليب تحليل نطاق التردد القائم على عملية tada-Yamamoro وbootstrap. وتشير النتائج التي تم الحصول عليها من كلا الطريقتين إلى وجود سببية ثنائية الاتجاه بين العجز التجاري والنفقات الحكومية، ويختلف تحليل السببية

لمجال النفقات الحكومية الى العجز التجاري موجودة في الاجلين القصير والمتوسط، في حين ان السببية تمتد من العجز التجاري الى النفقات الحكومية في المدى القصير والطويل.

2-دراسة (Roel Boersma) وآخرون (2008) بعنوان "أثار صدمات الانفاق العام على الموازين التجارية وعجز الميزانية في الاتحاد الأوروبي"

حيث قام الباحثين بالتحقق في عواقب الزيادة في الانفاق العام من اجل الموازين التجارية وعجز الموازنة في الاتحاد الأوروبي باستخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR). في حين ان يميل الى معاملة نسبة الميزان التجاري والناتج المحلي الإجمالي كمتغير واحد، ووفقا للدراسة تشير التقديرات ان الزيادة بنسبة 1% في الناتج المحلي الإجمالي يكون لها أثر بنسبة 1.2% في الانفاق.

حيث قام الباحثين بالتحقق في عواقب الزيادة في الانفاق العام من اجل الموازين التجارية وعجز الموازنة في الاتحاد الأوروبي باستخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR). في حين ان يميل الى معاملة نسبة الميزان التجاري والناتج المحلي الإجمالي كمتغير واحد، ووفقا للدراسة تشير التقديرات ان الزيادة بنسبة 1% في الناتج المحلي الإجمالي يكون لها أثر بنسبة 1.2% في الانفاق العام، فزيادة الواردات وانخفاض الصادرات هي المسؤولة على عجز الميزان التجاري بنسبة 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي، إضافة للزيادة في النفقات يكون لها أثر في عجز الميزانية بنسبة 0.7% مما يشير الى الأهمية المحتملة لفرضية العجز التوأم للاتحاد الأوروبي.

3- دراسة وليد عبد الحميد عايب (2014) بعنوان" سياسة الا نفاق الحكومي كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي". الذي استخدم في دراسته نموذج سانت لويس بحيث قام بتحليل أثر سياسة الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي من خلال ادخال طريقة التمويل في تحليل أثر سياسة الانفاق الحكومي على الناتج. وجد ان الجزائر تستعمل الإيرادات النفطية لتمويل الانفاق الحكومي، وفي حالة انخفاض الإيرادات تلجأ الدولة الى الجهاز المصرفي لتغطية هذا الانخفاض.

4-**دراسة موسى الروابدة (2002) بعنوان** " فجوتي الانفاق الحكومي والميزان التجاري ونمو الدين العام في الأردن" تناقش هذه الدراسة بتحليل دوال الانفاق العام والدين العام والصادرات والواردات، كما تضع الحلول المناسبة لتقليص هاتين الفجوتين، وتدل نتائج الانحدار الخطي وغير الخطي للدوال الأربع، المستخدمة في النموذج بان الانفاق الحكومي يتأثر بدرجة كبيرة بالضرائب على السلع، كما يتأثر بصافي الميزان التجاري الى حد كبير أيضا ونسبيا بالدخل والناتج المحلي الإجمالي. يتبين ان الانفاق الحكومي لا يتأثر بزيادة حجم السكان فقط وهذه نتيجة طبيعية، اما بالنسبة للدالتين (الصادرات والواردات)، فإن هناك علاقة خطية مباشرة بين القيمة المضافة الصناعية والصادرات كما دل ذلك على الأهمية الإحصائية لمعامل متغير القيمة الصناعية لمتغير الصادرات. اما بالنسبة للواردات فإن نتائج الانحدار الخطي تشير الى الأهمية المباشرة للإنفاق الخاص وسعر الصرف عل حجم الواردات، إلا أنه يلاحظ أن متغيرة الانفاق الحكومي لا ترتبط ارتباطا مباشرا مع كل من فجوة الدين العام والواردات.

تاسعا: هيكل البحث

نظرا لأهمية الموضوع، رأينا أن نقسم عناصره إلى ثلاثة فصول بعد المقدمة العامة كما يلي:

- الفصل الأول: خاص بالإطار النظري للإنفاق الحكومي، حيث يتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول خاص بمفهوم الانفاق الحكومي، المبحث الثاني نقدم من خلاله ميزان المدفوعات، والمبحث الثالث يعرض العلاقة الاقتصادية بين الإنفاق الحكومي وميزان المدفوعات.
- الفصل الثاني: يقدم تحليل الإنفاق الحكومي وميزان المدفوعات في الجزائر كدراسة حالة، بحيث يتمحور المبحث الأول حول سياسة الإنفاق الحكومي في الجزائر، المبحث الثاني حول التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات الجزائري، والمبحث الثالث حول واقع الإنفاق الحكومي وميزان المدفوعات في الجزائر.
- أما الفصل الثالث، فسنتطرق من خلاله إلى عرض الجانب التطبيقي للبحث والذي يتمحور حول دراسة العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي وميزان المدفوعات في الجزائر، وذلك بكل خطوات الدراسة القياسية بدءا بصياغة النموذج وصولا إلى دراسة صلاحيته وديناميكية هذا النموذج.

وفي الأخير نصل إلى الخاتمة العامة والتي سوف نعرض فيها النتائج التي توصلنا إليها بعد تطرقنا للفصول السابقة.

الفصل الأول: الإطار النظري للإنفاق الحكومي وميزان المدفوعات

تمهيد:

الإنفاق الحكومي هو المتغير التحكمي لدى الدولة الذي تستعمله على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية من بينها ميزان المدفوعات، النمو الاقتصادي، سعر الصرف،

بحيث كان للسياسة المالية دورا كبيرا في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي والتأثير على توازن واختلال ميزان المدفوعات.

من هنا سنحاول خلال هذا الفصل التطرق إلى أهم الجوانب النظرية المتعلقة بالإنفاق الحكومي وميزان المدفوعات من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية الإنفاق الحكومي.

المبحث الثاني: ماهية ميزان المدفوعات.

المبحث الثالث: العلاقة الاقتصادية بين الإنفاق الحكومي وميزان المدفوعات.

المبحث الأول: ماهية الإنفاق الحكومي

من أجل تحقيق الأهداف المجتمع، واشباع الحاجات العامة تلجأ الدولة للإنفاق الحكومي الذي يعتبر بدوره أداة مهمة من الأدوات المالية الرئيسة للدولة، فالإنفاق يعكس لدرجة كبيرة فعالية الحكومة، ومدي تأثيرها في النشاط الاقتصادي وتطور الدولة، وعليه سوف يتم دراسة الإنفاق الحكومي خلال المفهوم، تطور وأسباب تزايدها، الأثار الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم الإنفاق الحكومي وأركانه

سوف ندرس تحت هذا المطلب نقطتين هامتين تتعلق بالإنفاق الحكومي وهي المفهوم وأركانه.

أولا: مفهوم الإنفاق الحكومي

تعد سياسة الإنفاق الحكومي أداة من أدوات السياسة المالية وذلك لما لها من تأثير على الطلب الكلي والذي يعكس بدرجة كبيرة فعالية الحكومة ومدى تأثيرها في النشاط الاقتصادي. [1]

يعتبر الإنفاق الحكومي عن حجم تدخل الدولة والتكفل بالأعباء العمومية سواء من قبل الحكومة المركزية، وهو أحد أوجه السياسة الاقتصادية المعتمدة من قبل الدولة، ويمكن استخدام الإنفاق الحكومي كأحد المعايير لقياس حجم الدولة في النشاط الاقتصادي، ويعرف الإنفاق الحكومي عادة بأنه مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة بقصد إشباع حاجة عامة[2].

وبصيغة أخرى، هو كافة المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها شخص عام لتلبية حاجة عامة.[3]

ثانيا: أركان الإنفاق الحكومي

من بين أركان الإنفاق الحكومي هي:

1- الإنفاق الحكومي هو مبلغ نقدي:

لقد أدى التطور الاقتصادي إلى انتقال من نظام المقايضة الى النظام النقدي، واستخدام النقود أصبح هو الشكل المقبول للمعاملات الاقتصادية في عالمنا المعاصر تتم في ظل الاقتصاد النقدي، وعلى هذا الأساس فإن كل ما تنفقه الدولة سواء للحصول على السلع وخدمات، أو شراء السلع الرأسمالية الازمة للإنتاج، أو منح الإعانات ومساعدات بأشكالها المختلفة تتخذ الشكل النقدي حتى يدخل في شكل النفقة العامة.

---

[1] ستيتي الزازية، تقييم سياسة الانفاق في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، مجلة العلوم الاقتصادية، محمد الشرف ساعديه، سوق أهراس، الجزائر،2017، ص158

2 وليد عبد الحميد عايب، الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، مكتبة حسين، بيروت، طبعة الأولى 2017، ص100

3 منصوري الحاج العربي، إلياس الشاهدة، دراسة العلاقة السببية بين الانفاق الحكومي وميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-2017 باستخدام VECM، مجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، المجل د08، ال عدد01، 2018، ص114

والصفة النقدية لإنفاق العام هي بخلاف ما كان يتبع قديما من استعمال المواطنين وإلزامهم بأداء الخدمات مقابل شيء معنوي أو مادي، كأن تمنحهم الدولة جزءا من الأملاك العامة أو بعض الامتيازات، إلا في وضع قد انتهى بعد انتهاء المقايضة، وقد أدى التطور إلى انتقال النظام الاقتصادي الي الاقتصاد النقدي، وأصبحت النقود هي الوسيلة الوحيدة لكل المعاملات وأداة للتبادل وأصبح الانفاق العام والايراد العام في الغالب يتم بشكل نقدي.[1]

2- الإنفاق الحكومي يصدر من شخص عام:

النفقات العامة يجب لأن تشبع حاجة عامة فلا يجوز أن يكون الانفاق العام لتلبية مصالح شخصية تعنيه سواء كان مسؤولا أو مواطنا، بل الأصل في النفقة أن تخدم المصالح العامة مثل المحافظة على الامن الداخلي أو حماية حدود الدولة من أي عدوان خارجي أو تعجيل التنمية الاقتصادية...الخ، فان النفقة العامة أذا حققت منفعة عامة فإن ذلك يؤدي إلى تحقيق المساواة بين المواطنين في تحمل الأعباء العامة، فإن هدفت النفقة العامة لتحقيق نفع خاص لبعض الافراد دون غيرهم أو لبعض الفئات فهذا يعني تخفيف ثقل الأعباء العامة.[2]

يجب أن يكون المبلغ النقدي المنفق لتحقيق مصلحة عامة لا يعتبر إنفاق إذا صدر من شخص عام، ويقصد بالشخص العام كل من: الدولة والهيئات العامة المحلية والمؤسسات ذات الشخصية المعنوية.

3- الإنفاق الحكومي يقصد بها تحقيق منفعة عامة:

تلعب العوامل والاعتبارات السياسة الاقتصادية والاجتماعية في هذا المجال دورا رئيسيا، حيث أن تقدير الدولة للمنافع العامة يأتي انعكاسا لكل من طبيعة النظام السياسي والاقتصادي. ولذلك يختلف أمر تحديد الحاجات العامة وما يحققه من منافع عامة باختلاف فلسفة الدولة، وإن الحاجات العامة التي تعود بالنفع على فئة معينة من الأفراد لا تعتبر نفقة فهي انحراف عن تحقيق اشباع الحاجات العامة.[3]

---

[1] محمد بن عزة، ترشيد سياسة الانفاق الحكومي باتباع منهج الانضباط بالأهداف، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر لقايد، تلمسان، سنة 2014-2015، ص18

2 أسماء عدة، أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجيستر، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران2، 2014-2015، ص34.

[3] بوخاتم طلحة، طاووس قندوسي، قياس أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2019، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، جامعة سعيدة، الجزائر، 2020، ص 86

المطلب الثاني: تطور الإنفاق الحكومي وأسباب تزايدها

سنطرق في هذا المطلب إلى أهم السمات التي ميزت المالية العامة في هذا العصر وهي ظاهرة تطور الإنفاق الحكومي والتعرف على مختلف الأسباب الحقيقية والظاهرية التي تحلل ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي.

أولا: تطور الإنفاق الحكومي

أدى تطور نمو الدولة واتساعها الى ارتفاع حجم النفقات العامة، وبهذا توجد علاقة طردية بين حجم التدخل الوطني وحجم النفقات العامة، وأول من لاحظ ظاهرة تزايد النفقات العامة هو الاقتصادي الألماني Adolphe Wagner (1892) الذي درس ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي في بعض الدول الأوروبية وخرج بنتيجة مفادها وجود علاقة طردية بين ازدياد

الدور المالي (الانفاق) والتطور الاقتصادي. ولكن هذه الزيادة في الإنفاق العام لا تعني زيادة المنفعة، لان هذه الزيادة قد تكون لأسباب ظاهرية دون زيادة المنفعة الحقيقية. [1]

ثانيا: أسباب تزايد النفقات العامة

إن زيادة الانفاق الحكومي لا تعني زيادة المنفعة المترتبة عليه بصورة حتمية، فقد تتدرج الزيادة الى أسباب ظاهرية بمعنى الزيادة في رقم الانفاق دون الزيادة الحقيقية، أما الزيادة الحقيقية فتعني زيادة المنفعة المترتبة عن الانفاق ويدخل على الزيادة التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية أي لا يمكن أن نقبل الأرقام لأنها لا تكشف عن الحقيقة وبتالي سوف نقوم بتحليل أسباب زيادة الانفاق الحكومي بين الأسباب الظاهرية الحقيقية كايلي:

1-الأسباب الظاهرية:

تعرف بأنها زيادة الأرقام المعبرة عن الانفاق الحكومي دون أن يقابلها زيادة في نصيب الفرد من كمية السلع والخدمات وتتدرج ضمنها عدة أسباب وهي:

أ-انخفاض قيمة النقد:

يؤدي القوة الشرائية للنقود، نتيجة لارتفاع مستوى الأسعار للسلع والخدمات إلى زيادة عدد الوحدات النقدية التي تدفعها الدولة للحصول على السلع والخدمات الازمة لها، حتى واقتصرت على تأمين نفس المقادير والكميات من الخدمات والسلع التي كانت تشتريها في السابق. وبذلك لا تعتبر الزيادة في النفقات العامة في هذه الحالة زيادة حقيقية، وبتالي تنشأ علاقة طردية بين ارتفاع المستوى العام للأسعار وكمية الوحدات النقدية المدفوعة.

وبتالي يمكن كتابة هذه المعادلة:

الزيادة الحقيقية في الانفاق = (الانفاق الحكومي بالأسعار الجارية/ المستوى العام للأسعار× 100).

[1] محمد بن عزة، مرجع سبق ذكره، ص42.

ب-تغيير الطرق المحاسبية:

يؤدي تغير طرق إعداد الحسابات الحكومية، ليسما طرق تسجيل النفقات في الموازنة العامة، الى إحداث زيادة ظاهرية في حجم النفقات العامة، بعد التخلي عن الطرق المحاسبية القديمة التي تأخذ بمبدأ الناتج الإجمالي عند إعداد الحسابات إذ أن الانفاق الحكومي لم تكن تسجل من قبل في جداول الموازنة إلا بعد استراد حصيلة إيراداتها منها، اما في الوقت الراهن فإنها تطبق قاعدة الشمولية في قيد الإيرادات ونفقات في الموازنة العامة، وهو ما يضخم أرقام هذه الأخيرة بشك كبير بما كان عليه بسابق. [1]

ج-اتساع إقليم الدولة:

تحدث الزيادة في إقليم الدولة نتيجة انضمام أقاليم جديدة الى إقليم الدولة، بتالي تحدث الزيادة في عدد السكان مما يتطلب من الدولة زيادة النفقات العامة، فتعبر الزيادة في النفقات زيادة ظاهرية لا يترتب عنها الزيادة في نصيب الفرد وتحسين مستواه المعيشي، فالدولة انما تزيد من انفاقها لتتمكن من توفير نفس الخدمات القديمة.

2-الأسباب الحقيقية:

تشير الدراسات المختصة في المالية الى ان الزيادة الحقيقية في الانفاق الحكومي ترجع الى اساب عديدة تختلف على حسب ظروف وتقدم كل دولة وهذا لأسباب اقتصادية، اجتماعية، مالية، سياسية، إدارية.[2]

أ-الأسباب الإدارية:

يؤدي اتساع نشاط الدولة، وتعدد وظائفها، نتيجة التطور في سياستها المختلفة الى التوسع في انشاء الأجهزة الحكومية للقيام بالخدمات بسبب زيادة الموظفين والعمال، وبتالي زيادة النفقات العامة.

ب-الأسباب الاقتصادية:

والتي تتمثل في الزيادة الدخل القومي وبتالي يتبعها الزيادة في حجم النفقات لان زيادة الدخل يؤدي الى ارتفاع مستوى المعيشة وزيادة الطلب والى زيادة الانفاق لتلبية الحاجيات.

اما السبب الثاني هو توسع دور الاقتصادي لزيادة الانفاق الحكومي إذ أصبحت الدولة تتدخل في الشؤون الاقتصادية خاصة في الدول النامية فهي توجه الاقتصاد وتضع الخطط لزيادة الدخل القومي. حتى تقوم الدولة بدورها الاقتصادي الجديد وبشكل فعال لذلك يتطلب المزيد من الانفاق بسبب تطور دور الدولة الاقتصادي.

ج-الأسباب المالية:

يعد التطور الانفاق الحكومي من المفهوم التقليدي الى المعاصر من الأسباب المالية التي أدت الى زيادة الانفاق ومن بينها:

---

[1] محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار الميسرة، طبعة، 2015، ص298-299.

[2] محمد شاكر عصفور، مرجع سابق، ص300.

[2] ، محمد السيد نصطفى حسني، راضي محمد، المالية العامة، الإسكندرية، دار التعليم الجامعي، الطبعة الأولى، 2017، ص296-299.

– وجود فائض في الإيرادات: غير مخصص لغرض معين ادي لتشجيع الحكومة على انفاقه سواء في أوجه إنفاق ضرورية وغير ذلك وتتجلى خطورة ذلك في الأوقات التي تهتم الدولة بالعمل على خفض النفقات لأنه من الصعوبة بمكان مطالبة الدولة بخفض كثير من بنود الانفاق الحكومي.

– سهولة الإقراض: تلجأ الدولة للإقراض لسداد العجز في إيراداتها، والسبب اللجوء للإقراض هو ازدياد الحجات العامة وتوسع دور الدولة الاقتصادي وعدم كفاية الضرائب لتمويلها، لكن التوسع للحصول على قروض أصبح عائقا بسبب العبء النجم عن الدين واستنزاف موارد الدولة.

الأسباب الاجتماعية:

إن التدخل الناجم عن الدولة، فأصبح يتوجب عليها أن تقوم بتقديم خدمات اجتماعية كالإعانات والخدمات التعليمية والصحية، وتطور الوعي الاجتماعي لدى المواطنين حملهم بطالبة المزيد من الخدمات وهذا لأجل تحقيق التوازن الاجتماعية إضافة التوازن الاقتصادي. [1]

هـ–الأسباب السياسية:

تؤثر بعض العوامل السياسية في حجم النفقات العامة إذ تؤدي الى زيادتها ويمكن ادراج العوامل التالية:

هـ–1–انتشار مبادئ الديمقراطية: يترتب عليها الاهتمام بالطبقات المحدودة الدخل مما يزيد حجم الانفاق الحكومي، وهذا يدفع السلطة إلى التوسع في المشاريع الاجتماعية، إرضاء الناخبين، وكذا تعيين الموظفين ومنه زيادة الانفاق الحكومي.

هـ– 2–نمو مسؤولية الدولة: تغيير نظرة الدولة فهي ليست سلطة آمرة، ولا يمكن للمواطنين إلا الخضوع لها، وإنما هي مجموعة من المرافق العامة الموجهة لخدمة الصالح العام، ولهذا مسؤوليتها تكمن خدمة المواطنين،

فإذا أحدث نشاطها ضررا لاحد أفرادها، فليس هناك ما ينفع لمقاضاتها لتعويضه عما لحقه من ضرر فيشارك المجتمع بذلك في تحمل العبء المخاطر المترتب عن سير المرافق العامة، وقد ساعد ذلك على نمو مسؤوليات الدولة.

[1] محمد السيد نصطفى حسني، راضي محمد، مرجع سبق ذكره، ص98–100.

هـ_3- زيادة نفقات التمثيل الخارجي: لقد أدى تطور العلاقات الدولية، وكثرة عدد الدول المستقلة إلى اتساع المثيل الدبلوماسي من جهة ونفقات اشتراك الدول في المنظمات الدولية والإقليمية، بالإضافة إلى ذلك فإن واجبات التعاون الدولي تحتم على الدول في يعض الأحيان في تقديم المساعدات والمنح المادية للدول الأجنبية، وقد أدى ذلك إلى زيادة الانفاق الحكومي.

و-الانفاق العسكري:

وهو من اهم الزيادات الانفاق الحكومي في الوقت الحاضر، يعود ذلك الى التطور التكنولوجيا العسكرية مما يؤدي الى صرف مبالغ ضخمة من أجل الحصول عليها، أضف الى تستلزمه الحروب من تمويلات مالية ليس فقط اثناء الحرب حتى بعد ذلك كدفع التعويضات والاعانات والمعاشات لضحايا الحرب، كذا دفع أقساط وفوائد الديون التي عقدتها الدولة اثناء الحرب لتمويل نفقاتها الحربية.

المطلب الثالث: الاثار الاقتصادية لإنفاق الحكومي

يؤثر الإنفاق الحكومي على النشاط الاقتصادي في المجتمع كله، ويمكن تناول أهم هذه الآثار على النحو التالي:

أولا: أثر الانفاق على الناتج والاستثمار:

تؤدي زيادة الانفاق الاستثماري (ما ينفق على انشاء الطرق والسدود والمباني...الخ)

الى زيادة القدرة او الطاقة الإنتاجية وبتالي سيزيد الاستهلاك بصورة غير مباشرة للمواطنين وزيادة الاستثمار والإنتاج وكل هذا يتوقف على درجة مرونة الجهاز الإنتاجي. فكلما كانت هذه المرونة عالية كلما كان الأثر إيجابي والعكس. كذلك يؤثر الانفاق الحكومي في تنقل بعض موارد الإنتاج من فرع الى أخروا من منطقة الى أخرى، فالحكومة بواسطة سياستها الإنفاقية تستطيع ان توجه الإنتاج. فإذا رات انه من الأنسب مثلا اناتج المنتوجات القطنية والتقليل من انتاج المنسوجات الصوفية، فإنها تصل الى هذا بان الإعانات الأولى وتفرض الضرائب على الثانية، وبهذا تنقل بعض مواد الإنتاج من الصناعية الصوفية الى الصناعة القطنية.[1]

ثانيا: أثر الانفاق على الادخار والعمالة

تتمثل زيادة الانفاق الكومي على التعليم والرعاية الصحية الى ارتفاع كفاء ومقدرة الأفراد على العمل، وبالتالي زيادة دخولهم ومن مقدرتهم على الادخار، كما ان المستثمرين إذا متوقعو توسعا من جانب الدولة في الانفاق، كان ذلك حافزا لهم لزيادة انتاجهم خاصة إذا توقعوا ان الانفاق سيعود لهم بنفع مادي مباشر، كذلك الفرد إذا اطمأن بأن الدولة ستمنحه اعانة في حالة عجزه عن العمل او البطالة فإن ذلك يزيد من رغبته في العمل.

1 وليد عبد الحميد عايب، مرجع يبق ذكر، ص108

2 فليح حسن، خلف، مدخل الى المالية العامة، دار عالم الكتب الحديث، الأردن، الطبعة الاولى، 2017، ص164

3 وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص200

أما إذا كان الدخل ثابت وزاد الاستهلاك فإنه سيؤدي الى انخفاض الادخار وبالتالي يؤثر على الاستثمار بالسالب، وثم يؤثر على الايراد سيكون أثره سالبا على الادخار والعكس.[2]

ثالثا: أثر الانفاق على توزيع الدخول

ان تأثير النفقات العامة على توزيع الدخول يمكن ان نراها اما من الانفاق على الخدمات العامة الي تنتج بها الطبقات الفقيرة، أكبر من إنفاقها على المنافع التي تستفيد منها الطبقة الغنية مثال على ذلك الانفاق على العجزة او الانفاق على المرافق التي تستفيد منها الطبقة الغنية من العدالة والجيش. الخ يمول عادة من قبل الفقراء عن طريق تطبيق مبدأ الضريبة التصاعدية.[3]

المبحث الثاني: ماهية ميزان المدفوعات

إن المعاملات الاقتصادية بين الدول العالم يترتب عليها استحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها فهي تعد بيانا تسجل فيه حقوقها والتزاماتها، هذا البيان يسمى ميزان المدفوعات.

المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات ومكوناته

سنطرق في هذا المطلب إلى مفهوم ميزان المدفوعات ومكوناته.

أولا: مفهوم ميزان المدفوعات

يمكن تعريف ميزان المدفوعات على أنه سجل للعمليات الاقتصادية التي تتعامل بها الدولة خلال فترة زمنية وغالبا ما تكون سنة اذ يتم تدوين المعاملات الخارجية والداخلية للدولة[1].

كما يعتبر وسيلة تستطيع الدولة تقييم وضعها الاقتصادي سواء كان سلبا أو إيجابا ويستفاد من ميزان المدفوعات في عملية رسم الخطط والاستراتيجية في الظروف المتوقعة في المستقبل للدولة.[2]

كما يعرفه صندوق النقد الدولي ميزان المدفوعات بأنه بيان إحصائي يلخص المعاملات الاقتصادية بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية محددة عادة متحدد بسنة.[3]

ثانيا: مكونات ميزان المدفوعات

يعمل ميزان المدفوعات من خلال مكوناته على تحديد العلاقة الاقتصادية الخارجية مع الدول فبناء على مؤشرات ميزان المدفوعات تستطيع الدولة تحديد مستوى العلاقة بينها وبين الدول الأخرى والتي تدخل في منظومة التعامل الاقتصادي معها ومن ثم تعمل على تحديد نقطة التوازن في التعامل الخارجي وماهي نقطة التوازن مع الدول الخارجية، فقد ترى م أن حجم الواردات فيها يشكل عبئا كبيرا عليها في حين تكون قادرة على القيام بعمليات التصدير من سلعة ما والذي تستورد الدول وهنا تقوم الدولة بتصحيح عملياتها التجارية وتعديلها مما يخدم اقتصادها المحلي.[1]

أ-الجانب الدائن:

وتسجل فيه كل عملية يترتب عنها دخول العملة الأجنبية (الصادرات)، وكل ما من شأنه خلق حقوق للدولة من قبل المستوردين الأجانب.[1]

1عطا الله علي، عودة، الإدارة المالية الدولية، دار زمزما، الأردن، الطبعة السابعة، 2017، ص.25

2د. عبد المجيد عبودة، أثر تغيرات سعر الصرف على أرصدة ميزان المدفوعات دراسة قياسية باستخدام VARخلال ال فترة1990 -2015، مجلة اقتصاديات المال والاعمال، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر، المجل د01، ال عدد02، 2017، ص179.

[3] المنصوري ا لحاج العربي، إلياس الشاهدة، مرجع سبق ذكره، ص115.

[1] منصوري ا لحاج العربي، إلياس الشاهدة، مرجع سبق ذكره، ص117

ب-الجانب المدين:

وتسجل فيه كل عملية يترتب عليها خروج العملة الأجنبية من دولة الى أخرى وكل من شأنه خلق التزام للدولة من قبل دولة أخرى.

2- أفقيا:

أ-حساب العمليات الجارية:

هو نتيجة المعاملات الجارية في اسلع الخدمات والتحويلات بدون مقابل محدد بين المقيمين وغير المقيمين في البلد.[1]

ويتكون من مجموعة من الحسابات المهمة وهي كما يلي:

1-حساب السلع والخدمات (الميزان التجاري):

ويقصد به رصيد العملية الجارية أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات، فهو إذن الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات السلعية والخدمية خلال مدة زمنية محددة، ويمكن تقسيمه الى قسمين هما: [2]

_الميزان لتجاري السلعي (ميزان التجارة المنظورة):

ويتضمن كافة البنود المتعلقة بالصادرات والواردات من السلع المادية التي تمر بحدود الدولة الجمركية. وحسب دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، فإن الصادرات السلعية يتم تقسيمها فإن الصادرات السلعية يتم تقيمها بالقيمة(FOB)، بينما يتم تقسيم الواردات بالقيمة(CIF)، فهي تشمل كل البضائع المادية، تجهيزات، المواد الأولية.

-الميزان التجارة الخدمي (ميزان التجارة غير المنظورة):

فهو يشمل تدفقات السلع بين البد المعني وبقية بلدان العالم. فهي تشكل مجموعة السلع غير المادية والتي تتمثل في خدمات النقل والسفر (الغرض الاعمال او السياحة)، وخدمات التأمين والخدمات الفنية الى جانب خدمات أخرى. [1]

2-حساب الدخل الاولي:

يبين حساب الدخل الاولي تدفقات الدخل الاولي بين الوحدات المؤسسة المقيمة وغير المقيمة، ويتمثل في العائد الذي يستحق للوحدات المؤسسية نظير مؤسسية أخرى، ويشمل الدخل الاولي المداخيل التالية: تعويضات العاملين-توزيعات الأرباح- الأرباح المعاد استثمارها. [1]

3- حساب العمليات الرأسمالية:

يبين حساب رأس المال تدفق القروض والاستثمارات الدولية في الاجل الطويل والاجل القصير، وتشير حركات رأس المال الدولية الطويلة الاجل الى المعاملات المستحقة السداد لسنة واحدة أو أكثر. وتتضمن الاستثمارات المباشرة (مثل بناء مصنع أجنبي)، واستثمارات محفظة الأوراق المالية (مثل شراء أسهم وسندات اجنبية) القروض الدولية لسنة واحدة أو أكثر.

4- حساب العمليات المالية:

تنشأ عن التدفقات العينية للسلع والخدمات، التي تنطوي على أصول وخصوم مالية تتم بين المقيميين وغير المقيمين، ويشير الحساب المالي الى الوظيفة والقطاعات والأدوات، واجال الاستحقاق المستخدمة في صافي معاملات التمويل الدولية. [2]

5- حساب السهو والخطأ:

تستعمل هذه الفقرة من اجل الموازنة جانبي ميزان المدفوعات المدين والدائن من الناحية المحاسبية لأجل التغلب على هذه الإشكالية تلجأ الدولة الى إضافة بند السهو والخطأ للتمكن من المساواة الميزان من الناحية المحاسبية، فعلى سبل المثال إذا كان جانب المدين= 20 مليون دولار، وجانب الدائن= 18 مليون دولار فيجب في هذه الحالة إضافة 2مليون دولار في الجانب الدائن تحت بند السهو والخطأ ليتساوى الميزان من الناحية المحاسبية أي من الناحية الاقتصادية. [3]

[1] السعيدي وصاف، قراءة في ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2005-2016، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، مخبر أداء المؤسسات الجزائرية الدولية في ظل الحركة الاقتصادية الدولية، المجلد 01، ال عدد05، جوان،2020، ص09

[2] طاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، الطبعة الأولى، 2017، ص245

[3] حسين أحمد الحسن، لغزو، الاقتصاد الدولي الحديث بين الجدلية النظرية والتطبيق، دار عالم الكتاب الحديث، عمان جدار الكتاب العالمي، طبعة الاولين 2016.

الجدول رقم (1): مكونات ميزان المدفوعات.

نوع الحساب	دائن(+)	مدين(-)
- الحساب الجاري		
-الميزان التجاري(العمليات المنظورة)	الصادرات	الواردات
-ميزان الخدمات(المعاملات غير المنظورة)	-القبض -التأمين -السفر والساحة -استلامات الشركات -الملاحة والنقل البحري -عوائد راس المال -فوائد القروض -أرباح الاستثمارات	الدفع
-حساب التحويلات أحادية الجانب	مقبوضات _الهبات والهدايا الرسمية وغير الرسمية	مدفوعات
-حساب رأس المال		
1-حساب رأس المال طويل الاجل	-القروض الخارجية -الاستثمار الأجنبي -أقساط الديون المستلمة	
2-حساب رأس المال قصير الاجل	-شراء الأسهم والسندات قصيرة الاجل	
-ميزان الاحتياطات الرسمية من العملات الأجنبية وحقوق السحب الخاصة والذهب النقدي		
-السهو والخطأ		

المصدر: سهام محمدي، وهيبة طوال، دور سعر الصرف في تحقيق توازن ميزان المدفوعات للجزائر دراسة تحليلية للفترة (2010-2018)، المجلد 05، العدد01، 2021، جامعة الجلفة، الجزائر، ص349.

المطلب الثاني: وظائف وأهمية ميزان المدفوعات

من خلال هذا المطلب سنطرق إلى الوظائف التي يقوم بها ميزان المدفوعات وأهميته اقتصاديا.

أولا: وظائف ميزان المدفوعات

هناك عدة وظائف لميزان المدفوعات نذكر منها[1]:

- مقياس لدرجة ارتباط الاقتصاد القومي بالعالم الخارجي.
- ا لمادة الرئيسية للتخطيط الاقتصادي.
- أداة للتعبير عن الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد العالمي.
- مؤشر لثبات القيمة الخارجية للعملة الوطنية.
- يوضح درجة نمو قطاعات الاقتصاد في الدولة.
- يعكس تأثير الدخل بالنشاط الخارجي.

ثانيا: أهمية ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات من الأدوات التي يمكن من خلالها توضيح او معرفة موقع الدولة مع غيرها من الدول وخصوصا تلك التي يتم التعامل والتجاري معها وبالتالي فإن أهمية ميزان المدفوعات تكمن فيمايلي:[12]

- ميزان المدفوعات يعكس قوة الاقتصاد الوطني من خلال حجم كل من الصادرات والمنتجات وغير ذلك.
- يعتبر ميزان المدفوعات أداة هامة للتحليل الاقتصادي لأنه يبين مركز دولة ما في الاقتصاد العالمي.
- ميزان المدفوعات لا يكشف الصورة الانية لمركز الاقتصاد لبلد ما بل يتحدد هذا المركز في نهاية فترة معينة عادة ما تكون سنة.
- يعد ميزان المدفوعات وسلة للتنبؤ بأسعار الصرف.
- يعتبر مرجع المعلومات وتتخذ على أساسه القرارات النقدية والمالية.

[1] منصوري الحاج العربي، إلياس الشاهدة، مرجع سبق ذكره، ص118

[2] عبد المجيد عبودة، أثر تغيرات سعر الصرف على ارصدة ميزان المدفوعات الجزائري دراسة قياسية باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR) خلال الفترة 1990-2015، مجلة اقتصاديات المال والاعمال، جامعة طاهري محمد بشار الجزائر، المجل د01، ال عدد01، 2017، ص179

المطلب الثالث: تطور ميزان المدفوعات

تعتمد النظريات الاقتصادية بشكل كبير على مؤشرات ميزان المدفوعات في قياس مدى نمو وتطور الاقتصاد من الضعف الى القوة وحسب النظرية الاقتصادية، يمر ميزان المدفوعات بخمس مراحل وهي:[1]

1-ا لمرحلة الأولى: الدولة المقترضة القاصرة (Immature Brouwer country)

تميز هذه المرحلة ببداية النمو الاقتصادي للبلدان النامية إذ تعتمد الدولة بشكل كبير أثناء هذه المرحلة على الإقراض من الدولة الأجنبية بسبب ضعف الإنتاج والاستثمار والصادرات، وبالتالي وجود عجز في ميزان التجاري. ومع ذلك فإن الدولة في هذه المرحلة قد تتمتع بوجود بعض الفائض في بند رؤوس الأموال طويلة الاجل بسبب لجوؤها لتلقي الأموال لتسديد عجز في ميزان الجاري. حيث انها تعتمد على الإقراض الخارجي لتمويل الاستيراد ولتسديد الفوائد والقروض، وبالنتيجة يكون هناك عجز في الميزان التجاري مقابل فائض في حساب رأس المال طويل الاجل.

2- المرحلة الثانية: الدولة المقترضة البالغة (Mature Brouwer country)

تحقق الدولة بهذه المرحلة زيادة بالصادرات السلعية، وبالتالي فائض في حساب السلع المنظورة. ولكن هذا الفائض لا يكفي لتسديد فوائد القروض في المرحلة الأولى وبالتالي فإن العجز يستمر في الميزان الجاري وتتواصل الدولة الإقراض لتسديد الفوائد مع وجود عجز في الاستثمارات، وتحقق الدولة في هذه المرحلة فائضا في حساب رأس المال طويل الاجل.

3- المرحلة الثالثة: الدولة المقترضة القاصرة(Immature Lend Country)

تصل الدولة بهذه المرحلة بهذه المرحلة إلى درجة من النمو الاقتصادي مما يرفع كفاءتها الاقتصادية، وتتحول من دولة مدينة إلى مقترضة من خلال تحقيق المزيد من الفوائض في ميزان السلع المنظورة. ويصبح
لها أصول رأسمالية بالخارج، على الرغم من وجود عجز في بند الدخل الاستثمارات. ونتيجة للإقراض في هذه المرحلة، يحدث هناك عجز في حساب رأس المال طويل الاجل.[1]

[1] عطا الله علي، عودة، مرجع سبق ذكره، ص136-137

4- المرحلة الرابعة: الدولة المقرضةMature Lender country)

تحقق الدولة في هذه المرحلة فائضا في الاستثمارات مقابل عجز في حساب التجارة المنظورة نتيجة زيادة قدرات الدولة على الاستيراد من الخارج، معتمد بذلك على ما جنته من عوائد الاستثمارات في الخارج.

5-المرحلة الخامسة: الدولة الدائنة المقرضة(Cr editor Brouwer country)

على الرغم أن الاقتصاد يكون دائنا للخارج، الا يصبح أيضا مقترضا بهذه المرحلة لتلبية حجم الاستيراد الضخم من السلع. وكذلك من اجل سد العجز المتزايد بالميزان التجاري. كما يحدث في هذه المرحلة عجزا في حساب رأس المال طويل الاجل.

لقد جاءت هذه المراحل كانعكاس لواقع تطور الاقتصاد العالمي وتأثير ذلك على ميزان المدفوعات.[1]

[1] عطا الله علي، عودة، مرجع سبق ذكره، ص138

المبحث الثالث: العلاقة الاقتصادية بين الانفاق الحكومي وميزان المدفوعات.

في هذا المبحث سنسعى لمعرفة مدى تأثير الانفاق الحكومي على ميزان المدفوعات في الاقتصاد.

المطلب الأول: علاقة الانفاق الحكومي بميزان المدفوعات.

سوف نقوم بعملية الربط بين الانفاق الحكومي وميزان المدفوعات كيفية تأثير الانفاق الحكومي من خلال زيادتاها على تطور ميزان المدفوعات ميزان المدفوعات في حالة عجز والفائض.

إذا هناك علاقة طردية نوعا ما بين الانفاق الحكومي وميزان المدفوعات ففي حالة الفائض في هذا الأخير تلجأ الدولة لزيادة الانفاق الحكومي ففي هذه الحالة تطبق سياسة إنفاق توسعية من خلال تخفيض الضرائب لأنها تدفع إلى زيادة الطلب على الواردات بما يمكن أن تلاشي فائض الصادرات عن الواردات لأي رصيد الميزان المدفوعات.

بينما في حالة العجز تطبق الدولة سياسة إنفاق انكماشية وذلك بخفض إنفاق الحكومي وزيادة الضرائب، لأنها تساهم في الحد من الطلب على الواردات ليصبح مساوي لقيمة الصادرات تطبق السياسة الانفاق الانكماشية في حالة تدهور الاقتصاد الدولة كمثال في حالة الجزائر تدهور أسعار البترول في سنة 1986. وهذا لأجل تحقيق التوازن الخارجي، مع إمكانية تحقيق التوازن الداخلي إذا الاقتصاد في حالة تضخم لأنها سوف تدفع على تراجع الطلب الكلي المحلي، لأنها لن تكون فعالة في تحقيق التوازن الداخلي إذا كان الاقتصاد المحلي في حالة انكماش قصوى قد تصل الى مرحلة الكساد.

وبتالي يتأثر الانفاق الحكومي على استقرار ميزان المدفوعات وذلك من خلال التدخل الدولة في التأثير على رصيد ميزان المدفوعات.[1]

[1] http//elearning.centre-univ-mila.dz ، ميزان المدفوعات، 2022/05/30.

الشكل رقم (1): يوضح العلاقة الاقتصادية بين الانفاق الحكومي وميزان المدفوعات.

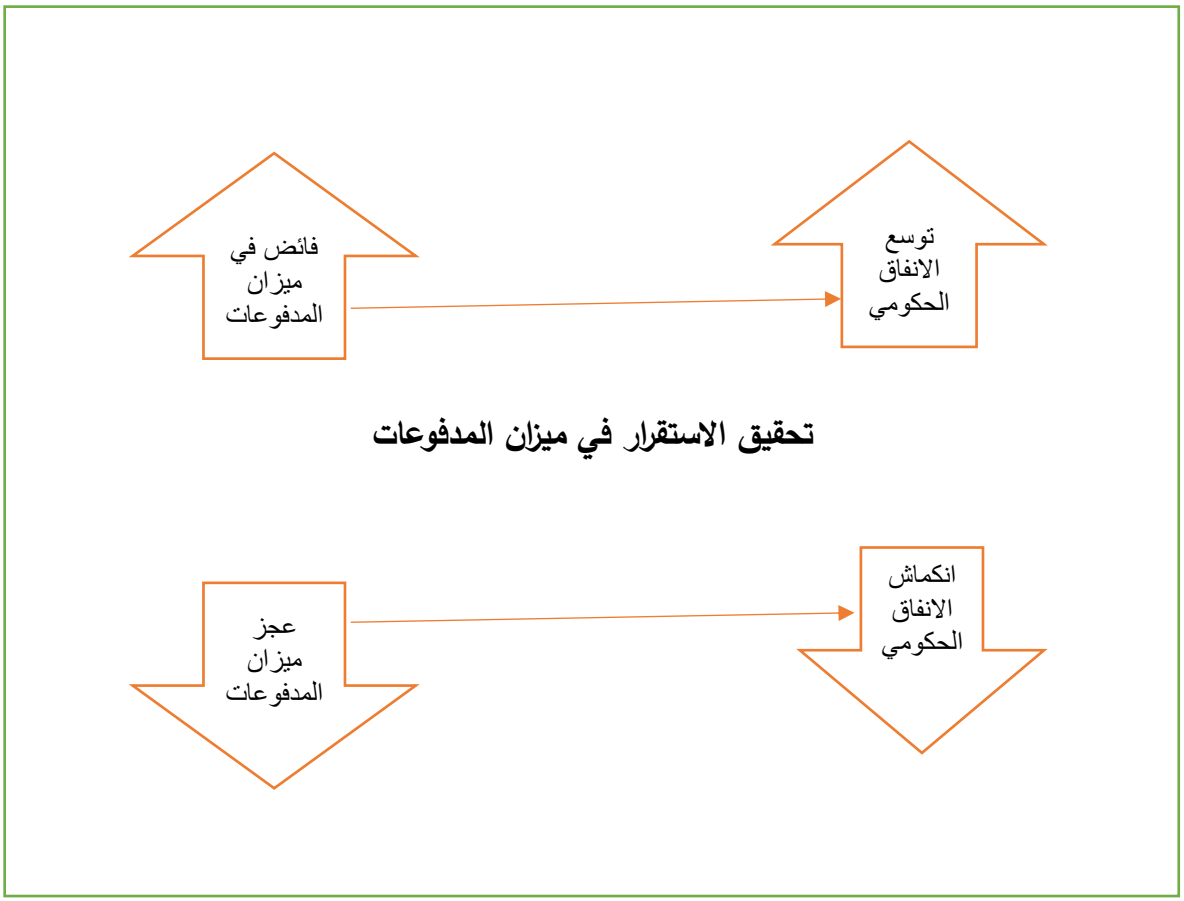

المصدر: من إعداد الطالبة.

خلاصة الفصل الأول:

كخلاصة لما رأيناه في الفصل، فإن الانفاق الحكومي ازداد وتطور مع تفاقم دور الدولة وتوسع سلطتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية وترجع أهمية الانفاق الحكومي كونها الأداة التي تستخدمها الدولة من خلال التحكم في استقرار ميزان المدفوعات الذي بدوره أداة إحصائية هامة، تصف كل ما يجري من المعاملات بين الدول والعالم الخارجي، إذ يلعب الانفاق الحكومي دورا حاسما في ميزان، المدفوعات.

حيث يعتبر الهدف الأساسي لأي سياسة اقتصادية كانت بحكم أنه مؤشر يدل في الغالب على وضعية الاقتصاد ككل وتندرج ضمنه عديد من المؤشرات التي تتبع وضعية هذا المؤشر والذي يخضع إلى جملة من العوامل والمحددات تعد أساسية في استقرار ميزان المدفوعات وتؤثر من خلاله على باقي المتغيرات الاقتصادية.

الفصل الثاني: تحليل واقع الانفاق الحكومي وميزان المدفوعات في الجزائر

تمهيد:

شهد الاقتصاد الجزائري بداية الثمانينات والتسعينات جملة من الإصلاحات الاقتصادية من اجل الاختلالات الهيكلية جراء الانكماش الذي كان عليه نتيجة تعرض الدولة لازمة البترول سنة 1986، ومع تحسن الوضعية المالية في مطلع الالفية نتيجة تحسن أسعار النفط، هذا نتيجة تطبق الدولة سياسات حكومية من خلال تدخل الدولة لتحسين الظروف الاقتصادية وهذه السياسات جاءت لأجل تحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي. ولهذا سنطرق في هذا الفصل الى سياسة الانفاق الحكومي كسياسة اقتصادية من خلال تبيان تقسمات وصور الانفاق في الجزائر وكذا سنطرق الى مؤشرات التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات، وفي الأخير سنقوم بتحليل تطور هذين المؤشرين أي الانفاق الحكومي وميزان المدفوعات في الجزائر.

وسنطرق في هذا الفصل الى ما يلي:

المبحث الأول: سياسة الانفاق الحكومي في الجزائر.

المبحث الثاني: مؤشرات التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات.

المبحث الثالث: واقع الانفاق الحكومي وميزان المدفوعات في الجزائر.

المبحث الأول: سياسة الانفاق الحكومي في الجزائر

تعتبر النفقات العامة إحدى أدوات السياسة المالية تقوم السلطات المالية بتنفيذها من خلال الموازنة العامة للدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يرمي المجتمع الى تحقيها خلال فترة زمنية معينة.

سنحاول خلال هذا المبحث تسليط الضوء على أقسام النفقات العامة وصور أنفاقها في الجزائر.

المطلب الأول: تقسيمات الانفاق الحكومي في الجزائر

أدى تنوع الانفاق الحكومي كنتيجة لتعدد أوجه تقسيماته فإضافة للتقسيمات الإدارية التقليدية فإن دور الدولة التداخلي خضوعه الى أساليب التحليل الاقتصادي قد أدى تقسيم الانفاق الحكومي وفق أسس اقتصادية تمكن من تتبع الاثار المباشرة لكل منها. [1]

أولا: الانفاق الجاري

فهي تشمل النفقات التي تترتب على إنفاقها زيادة في رأس المال الاجتماعي أو زيادة رأس المال الإنتاجي بالمؤسسات أو الهيئات العمومية، فغالبيتها تتسم بالدورية والتكرار ويطلق عليها اسم «النفقات العادية"، وتشمل بنود الرواتب والأجور ومصروفات الصيانة وفواتير المياه والكهرباء وكل ما يتطلب لتسيير مختلف الوزرات والوحدات الحكومية.[2]

وهي تنقسم إلى:

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسوبة من الإيرادات.
- تخصيصات السلطة العمومية
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح
- التدخلات العمومية

ثانيا: الانفاق الاستثماري

تمثل نفقات الاستثمار ونفقات التجهيزات العمومية والنفقات برأسمال البند الثاني من النفقات العامة في الميزانية العامة للدولة وتكون على شكل رخص برامج وتنفد باعتمادات الدفع، وتمثل اعتمادات الدفع التخصيصات السنوية التي يتم التصرف فيها أو تحويلها أو دفعها لتغطية الالتزامات المسطرة ضمن رخص البرامج المطبقة، حيث تقسم هذه النفقات حسب الخطة الإنمائية السنوية للدولة الى ثلاثة فروع:[3]

- الاستثمارات المنفذة من طرف الدولة.
- اعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.
- النفقات الاخرى برأسمال

[1] محمد بن عزة، مرجع سبق ذكره، ص22

[2] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص 108.

[3] أسماء عدة، مرجع سبق ذكره، ص40

ثالثا: الانفاق الحقيقي أو التحويلي

يقوم على مدى قيام الدولة بصرف أموال عامة، حيث الانفاق الحكومي يعني استخدام الدولة لجزء من القوة الشرائية للحصول على السلع والخدمات المختلفة ويكون هذا الانفاق عادة مكافأة الخدمات أو دفع ثمن السلع فهو يهدف الى تحويل مبالغ نقدية من فئة الى أخرى في المجتمع ولا تؤدي هذه الزيادة الى زيادة مباشرة في الناتج المحلي، بل تساهم في إعادة توزيع الدخل ويهدف الى إحداث تغيير في نمط توزيع الدخل.[1]

وينقسم الى ثلاثة أنواع: [2]

– الانفاق التحويلي الاجتماعي الى السلعي نحو تحسين الأحوال المعيشية

– الانفاق التحويلي الاقتصادي ويشمل الإعانات التي تمنحها الدولة لبعض المشاريع الإنتاجية بقصد تخفيض التكلفة والحد من ارتفاع الأسعار

– الانفاق التحويلي المالي ويشمل ما تقوم به الدولة من إنفاق بمناسبة قيامها بنشاطات المالية ويتضمن فوائد الدين العام وأقساط إهلاكه السنوية.

[1] وليد عبد الحميد عايب، المرجع السابق، ص 108

[2] ستي الزازية، مرجع سبق ذكره، ص156

الشكل رقم (1): تقسيم النفقات العامة في الجزائر.

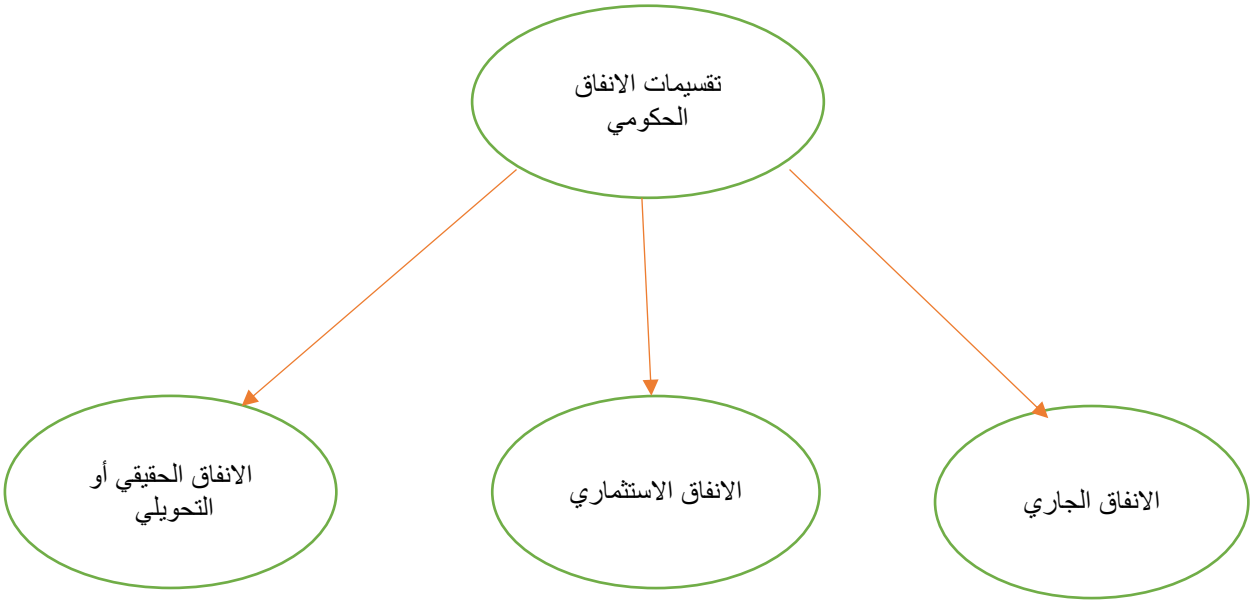

- أعباء الدين العمومي.
- تخصيصات السلطات العمومية.
- الاستثمارات المنفذة من طف الدولة.
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.
- النفقات الاخرى برأسمال.

المصدر: من إعداد الطالبة

المطلب الثاني: صور الانفاق الحكومي في الجزائر.

يستخدم الانفاق الحكومي في العديد من المجالات نذكر منها:[1]

[1] فتيحة كون، عبد القادر خليل، تقييم سياسة الإنفاق العام في الجزائر ودورها في تحسين مستوى المعيشة حلال الفترة (2001-2018)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 03، 2019، ص480

1- الانفاق على التعليم والصحة:

يهدف هذا النوع من الانفاق الى خلق مجتمع منتج عن طريق تنمية عقول وأجسام أفراده. حيث تعمل الحكومة على تهيئة فرص التعليم للجميع لخلق المواطن الصالح من جهة، وزيادة مقدرة الافراد على الإنتاج والتمتع بثمار إنتاجهم عن طريق البرامج الطبية والصحية.

2- الانفاق الاجتماعي:

هو واسع جدا يهدف الى توطيد العلاقة ما بين أفراد المجتمع، ومساعدة من يعاني من مشاكل اجتماعية ناجمة عن أسباب اقتصادية. وهو يشمل الانفاق على العاطلين عن العمل، وكبار السن والمصابين. الخ، بالإضافة الى ما يتم انفاقه على ترفيه والثقافة والعبادة

3- الانفاق على الأجور والرواتب والتقاعد:

تعتبر الأجور والرواتب مبالغ نقدية تقدمها الدولة للأفراد العاملين في أجهزتها المختلفة مقابل الخدمات التي يقدمونها، حيث تراعي أسس معينة عند تحديدها مثل: طبيعة العمل، تكاليف المعيشة، الاختصاص. الخ، أما مبالغ التقاعد فتقدمها الدولة بصورة دورية الى الافراد الذين عملوا في أجهزتها المختلفة ثم بلغوا السن القانوني وأحيلوا التقاعد.

4- الانفاق على تنمية الصناعة:

تعتبر التنمية من العناصر الأساسية للاستقرار والتقدم الاجتماعي، وهي تركز على تحقيق الرقي والتقدم في عدة مجالات، وتلبية متطلبات أفراد المجتمع.

5- الانفاق على تنمية البنى التحتية

يعمل الانفاق على تطوير البنى التحتية بغية زيادة فرص الاستثمار وتوسيع العمالة وزيادة القوة الشرائية لأفراد المجتمع.

المبحث الثاني: مؤشرات التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

يمكن القول أن ميزان المدفوعات في أي دولة دائما متوازن من الناحية المحاسبية، مهما كان درجة التطور فيها ولهذا سنطرق في هذا المبحث إلى التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات الجزائرية.

المطلب الأول: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات الجزائري

إن ميزان المدفوعات من الناحية الحسابية متوازن دائما وهذا يعود الى الأداء المحاسبية التي تشكل على أساسها نظرية القيد المزدوج لكن في واقع الحال يظل الاختلال هو القاعدة أي أن العجز أو الفائض هو الصفة الغالبة ولتحليل هذا الامر نستعين بتحليل فقراته

1-الفقرات المستقلة (فوق الخط)

الجدول رقم (2): فقرات ميزان المدفوعات

الدائن	المدين
الصادرات السلعية	الواردات
+الخدمات المقدمة لغير المقيمين	+الخدمات المقدمة من الخارج للمواطنين
+المقبوضات أحادية الجانب	+المدفوعات أحادية الجانب
+القروض الخارجية	+القروض الوطنية

المصدر:علي، عباس، إدارة الاعمال الدولية، عمان، دار الميسرة، الطبعة الأولى،2016، ص280.

2-الفقرات التعويضية (التابعة/تحت الخط)

إذ كل بند مدين في العمليات المستقلة تقابله فقرة دائنة في العمليات التابعة والعكس صحيح ومن هنا يمكن تعريف الاختلال بأنه عدم التعادل بين العمليات المستقلة والتابعة، فعجز ميزان المدفوعات يشير الى العمليات التابعة الدائنة أكبر من العمليات التابعة المدينة وبالعكس يتحقق الفائض عندما يكون العمليات المستقلة الدائنة، أكبر من العمليات التابعة الدائنة أو العمليات المدينة أكبر من الدائنة.[1]

المطلب الثاني: أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات

تصنف الاختلالات في موازين المدفوعات الى:

[1] عطا الله علي عودة، مرجع سبق ذكره، ص 28.[1]

1-الاختلالات الطارئة ومن اهم أسبابها.[1]

-تدهور الإنتاج الزراعي بسبب سوء الأحوال الجوية.

- انهيار البنية الإنتاجية للمجتمع بسبب الحروب أو الاضطرابات المسلحة طويلة الأمد.

- انخفاض الأسعار النسبية لصادرات البلدان التي تعتمد اعتمادا كبيرا على السوق الدولية في تصريف فائضها الانتاجي

2- الاختلالات الدورية:

وهي اختلالات طويلة الأمد تحصل التباينات بين الادخار(s)والاستثمار(i) ففي مرحلة الإنعاش من الدورة التجارية يكون الادخار أكبر من الاستثمار مما يؤدي إلى تدفق رأس المال من الداخل الى الخارج وتاليا يتحقق الوازن بزوال الفائض من المدفوعات، اما في مرحلة الركود فيكون الاستثمار أكبر من الادخار وذلك زيادة سعر الفائدة مما يؤدي الى تدفق رؤوس الأموال من الخارج الى الداخل، فضلا على إلجاء الحكومة الى القروض الخارجية لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات.

3- **الاختلال النقدي:**

ويحصل نتيجة التضخم الناجم عن التوسع في عرض النقود حيث يؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار بما في ذلك أسعار الصادرات فتنخفض قدرتها التنافسية وينخفض الطلب وبالمقابل تزيد القدرة التنافسية الواردات نتيجة انخفاض أسعارها النسبية وعليها يتدفق النقد الأجنبي من الداخل الى الخارج مسببا عجزا في ميزان المدفوعات يمكن معالجته بأدوات السياسة المالية عن طريق زيادة معدلات الضريبة أو تخفيض الانفاق الحكومي، وكذا استخدام أدوات السياسة النقدية لمعالجة الاختلال.

4- الاختلال الهيكلي: يحصل بسبب:

- تطور الفن الإنتاجي نتيجة التطور التكنلوجي مما يقضي الى تغيير الميزة النسبية لكل من الصادرات والواردات من ثم الحصول على العجز او الفائض.

- تغيير التركيب العضوي لرأس المال لبعض الصناعات الحيوية حيث ان إحلال رأس المال محل العمل بسبب ارتفاع هيكل الأجور ويعطي بطالة هيكلية وينجم عنها انخفاض الطلب.

- تغيير الأسعار النسبية للصادرات في السوق العالمية او إيجاد بديل عن السلعة المتداولة، فان انخفاض أسعار البترول في الثمانينات الى عجز في ميزان المدفوعات أحادية الجانب.

[1] عبد الزهرة فيصل، يونس، الجامع في التحليل الاقتصادي الكلي، دار دجلة، الطبعة الأولى، 2017، ص451

5- التقييم الخاطئ لسعر العملة المحلية:

لابد من أن يكون هناك توازنا بين القيمة أنه إذا تم تحديد سعر الحقيقية لعملة الدولة الحقيقية وسعر الصرف إذ أن هناك ارتباطا وثيقا بين سعر الصرف العملة وميزان المدفوعات فكلما كانت قيمة العملة أكبر من قيمتها الحقيقية فإن الطلب الخارجي عليها سينخفض وينعكس في ميزان المدفوعات في حين أنه إذا تم تحديد سعر صرف العملة باقل نت قيمتها الحقيقية سيزيد ذلك من حجم الصادرات وتدني حجم الواردات وهذا يؤدي أيضا إلى حدوث خلل الميزان التجاري، ومن هنا فلا بد من إعطاء القيمة الحقيقية للعملة المحلية تفاديا لحدوث الخلل في الميزان التجاري ومن ثم وجود \أزمة مالية تحتاج إلى إيجاد سياسات نقدية ومالية من قبل الدولة لتجاوز الخلل في ميزان المدفوعات وما يعكسه على الاقتصاد الوطني. [1]

المطلب الثالث: أساليب معالجة الخلل في ميزان المدفوعات.

يقترح الاقتصاديون ثلاثة أساليب لمعالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات.[1]

1-التصحيح التلقائي:

ويحصل من خلال التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية كالأسعار المحلية والدخل وأسعار الصرف، مما يتوجب ان تكون مرونة هذه المتغيرات كافية في استجابتها لتأثير أدوات تصحيح المستخدم، فحسب الإنجليزي دافيد هيوم يعتقد انه عندما يحصل عجز ميزان مدفوعات دولة ما يتدفق الذهب الذي بحوزتها الخارج مما يقود الى انخفاض عرض النقود ومن ثم انخفاض مستوى الأسعار فتزداد الميزة التنافسية لصادراتها في السوق الدولة وتنخفض وارداتها بسبب ارتفاع أسعارها النسبية ويعود تدفق الذهب من الخارج الى الداخل حتى يتحقق التوازن في ميزان المدفوعات حتى يتحقق هذا الأخير يجب توفر بعض الشروط:

-ثبات أسعار الصرف.

- يعمل الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل.

- سيادة منطق النظرية الكمية في النقود لـ (فيشر)

2- التصحيح الإداري(المدار):

إن التصحيح التلقائي أو العفوي سواء بتدخل الدولة لتعجيله أو بدون هذا يحتاج الى وقت لكي تكتمل مفعولته، وحتى تحين اللحظة سريان المؤثرات لابد من إجراءات حكومية لمعالجة الاختلالات الحادة في ميزان المدفوعات ويمر من خلال عمليتين:

أ-التسوية في تسديد الحكومة لديونها المستحقة من خلال لعمليات التالية:

[1] عبد الزهرة فيصل، يونس، المرجع السابق، ص452-454

-بيع الحكومة لاسهم والسندات المحلية الى الجهات الأجنبية للحصول على النقد الأجنبي.
-بيع الأسهم السندات الأجنبية التي تملكها الحكومة في الخارج.
-بيع الحكومة لجزء من احتياطاتها الذهبية وكذلك احتياطاتها من النقد الأجنبي.

ب-الإقراض من الجهات الأجنبية.
-التصحيح وينطوي على حزمة من السياسات التجارية والنقدية والمالية التي تطبقها الحكومة لمعالجة العجز.[1]
-السياسات التجارية من خلال دعم الصادرات لجعلها أكثر قدرة على التنافس في السوق الدولية.

ج-المداخيل الحديثة للتصحيح ويمكن إيجازها بالآتي:

1-مدخل المرونات:

حيث يعتمد على تخفيض سعر الصرف الذي يؤدي الى انخفاض قيمة العملة من خلال أثر الحجم وأثر السعر.

2- مدخل الامتصاص (الاستيعاب):

يرى أن وضع ميزان المدفوعات يعكسه الفرق بين الإنتاج القومي والانفاق القومي فالعجز يعني أن الانفاق القومي أكبر من الدخل القومي والعكس صحيح.

3- مدخل النقود:

ويرى أصحابه أن مشاكل ميزان المدفوعات تنجم عن اختلال بين عرض النقود والطلب عليها وعليه:
- إ ذا كان Md<Ms أصبح Y<A أي هناك عجز في ميزان الحساب الجاري.
- إذا كان Md>Ms أصبح A<Y وهذا يعني أن الحساب الجاري في فائض وفي هذه الحالة ازدادت رغبة الافراد للاحتفاظ بالنقود وأصبح معدل الادخار أكبر من الانفاق الاستهلاكي.

المبحث الثالث: واقع الانفاق الحكومي وميزان المدفوعات في الجزائر.

عرفت الجزائر خلال الفترة (1980-2019) عدة تطورات نع مرورها بلازمات الاقتصادية غيرها مما أثر على تغير كلا من الانفاق الحكومي وميزان المدفوعات.
من خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى تحليل تطور الانفاق الحكومي وميزان المدفوعات في الجزائر من خلال معطيات إحصائية للجزائر.

[1] عبد الزهرة فيصل، يونس، مرجع سبق ذكره، ص500

المطلب الأول: تحليل تطورا لإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1980 -2019)

سوف نقوم من خلال المعطيات الملحق بتحليل تطور الانفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1980-2019). وذلك حسب المتين في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): يبين تطور الانفاق الحكومي (1980-2019).

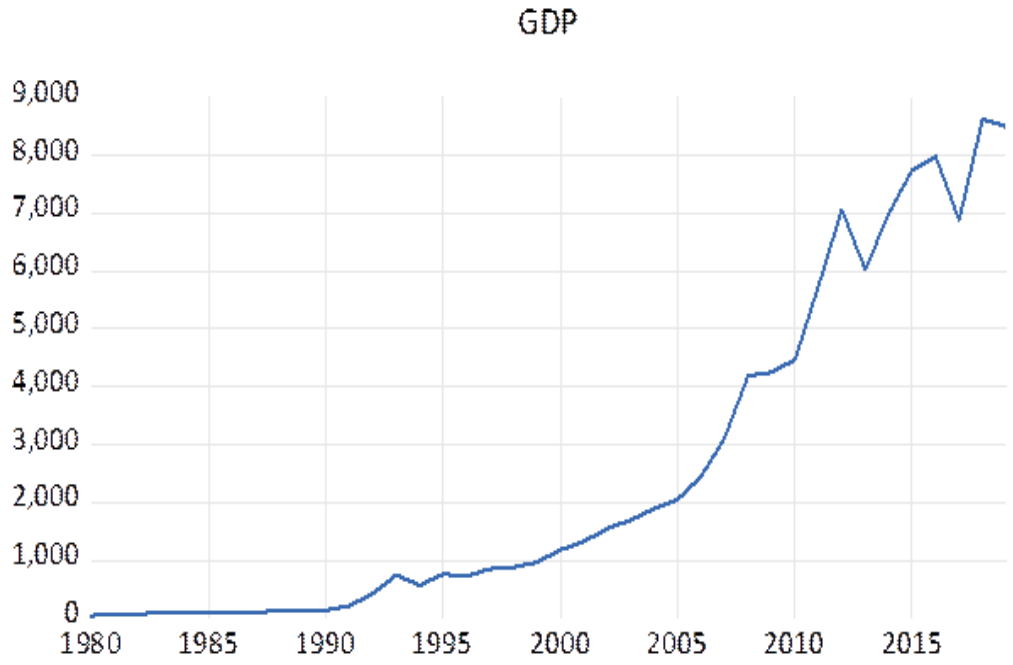

المصدر: من إعداد الطالبة من مخرجات Eviews. (10)

عرفت النفقات العامة في الجزائر وخلال الفترة (1980-2019) العديد من التذبذبات صعودا ونزولا بمقدار المبالغ التي تخصصها الدولة لنفقات العامة وهذا راجع للعديد من الأسباب التي مرت بها الجزائر منها الأزمة البترول 1986، العشرية السوداء وكذا الخروج من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق ومن ثم الانتعاش الذي شهده سوق النفط ومن ثم العودة انكماشه، لذا وللظروف التي مر بها الاقتصاد الجزائري يمكن تقسيم الانفاق الحكومي الى خمس مراحل:

1.المرحلة الأولى تطور الانفاق الحكومي من (1980-1989):

نلاحظ من خلال الشكل رقم (1) أنه خلال الفترة (1980-1984) هناك زيادة في الانفاق الحكومي حيث بلغ سنة 1980قيمة 44,01 مليار دينار وبلغ 91,6 مليار دينار سنة 1984 وهذه الزيادة نتيجة لتبني الدولة للمخطط الخماسي الأول الذي كان هدفه إعادة هيكلة الاقتصاد وعندها انهارت أسعار المحروقات عند حلول سنة 1986 حيث قدر الانفاق الحكومي ب101,81 مليار دينار، إذ وصل سعر البرميل الى 27,56 دينار في هذه السنة, فبدأت الاستثمارات بالتراجع حيث نلاحظ في سنة 1987 تباطِ في زيادة الانفاق الحكومي الذي يرجع الى العجز المالي، وعدم الاستقرار الاقتصادي واختلال التوازنات الداخلية والخارجية ، ففي أعقاب أزمة 1988 وصل الانفاق الحكومي الى 119,7 مليار دينار، إذ اتجهت الجزائر خلالها نحو الانفتاح الاقتصادي بالإضافة الى تبنيها برماجين مع صندوق النقد الدولي سنة 1989 ليزيد الانفاق نحو 119,7 مليار دينار، وذلك كقيام الدولة بجملة من الإصلاحات الاقتصادية المتعلقة بإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني.[1]

المرحلة الثانية: تطور الانفاق الحكومي من (1990-1998).

نلاحظ أن الانفاق الحكومي في تزايد مستمر بين 1990و 1993 حيث بلغ 74.6 مليار دولار سنة 1993 وهذا راجع لعملية التطهير المالي للمؤسسات العمومية خلال هذه الفترة وكذا إنشاء صندوق الفئات المحرومة الذي يتلقى إيراداته من إيرادات الميزانية العامة سنة 1993 أما سنة 1994 فلقد شهدت انخفاض اخر في أسعار النفط وتدهور الوضع الأمني انجر عنه عملية التهريب في التمويل الخارجي. وعلى الرغم من الارتفاع الملحوظ سنة 1995 الى 34.13% الا انه انخفض سنة 1996 بنسبة 4.61% وذلك راجع للإصلاحات الهيكلية التي انتهجتها الجزائر بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي التي استهدفت ترشيد النفقات ورفع الدعم المقدم من طرف الدولة التي استمرت الى سنة 1998 حيث طبقت سياسة مالية انكماشية آنذاك.[2]

[1] د. كمال الدين أبا سفيان، د. عبد الحفيظ مازري، تحليل انعكاسات الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (ه1991-2019)، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 04، العدد 02، 2021، ص120

[2] أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 04، العدد 01، 2017، ص150

-المرحلة الثالثة (1999-2009):

نلاحظ ارتفاع وتيرة الانفاق الحكومي من 961.7 مليار دج سنة 1999 إلى 4246.3 مليار دج، ومن أسباب هذه الزيادة استقرار الاقتصاد الكلي الذي شهدته الجزائر مع بداية الالفية الثالثة والذي كان ناتجا للارتفاع الملحوظ في أسعار النفط خلال الفترة من 2000 الى 2004 حيث بلغت سنة 2004 الى40 مليار دولار، لذا أخذت الدولة في انتهاج سياسة توسعية في الانفاق العام قصد الخروج من الازمات الاقتصادية وما خلقته من مستوى معيشي متدهور وارتفاع نسبة البطالة 17.7% والتضخم 5.1%، فظهر ما يعرف ببرامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) والتي سعت نحو تحسين الخدمات العمومية والتنمية المحلية، ورفع معدلات النمو وتحسين المستوى المعيشي. [1]

- المرحلة الرابعة تطور الانفاق الحكومي خلال الفترة (2010-2016):

نلاحظ أن الانفاق الحكومي خلال الفترة (2010-2012) في ارتفاع مستمر، حيث كان في عام 2010 ما يقارب 4512.8 مليار دج وبلغ 7169.9 مليار دج سنة 2012 وذلك راجع لارتفاع أسعار البترول حيث أن سعر البرميل الواحد سنة 2011 بلغ 112.9 دولار، ووصل سنة 2012 الى 111 دولار، مما جعل الدولة تتوسع في الانفاق من خلال ضخ مبالغ مالية ضخمة في الاقتصاد لتنفيذ المخطط الخماسي خلال الفترة (2010-2014). وفي سنة 2015 بلغ الانفاق الحكومي 7656.3 مليار دج مقابل 6995.7 مليار دج في حين سنة 2016 قد عرفت تراجعا حيث بلغ قيمته فيها 7297.5 مليار دج أي بمعدل انخفاض 4.7% والذي كان نتيجة انهيار أسعار النفط. حيث يبقى الارتفاع مستمر لإنفاق الحكومي خلال الفترة 2017-2019.

حيث سجل سنة 2017 قيمة 6883.21 ليصل سنة 2019 الى القيمة 8502.2 رغم تسجيل الانفاق الحكومي بعض التقلبات نتيجة لسياسة ترشيد النفقات، ويرجع سبب استمرار هذا الارتفاع الى مواصلة الدولة في تطبيق مخططات تنموية لإنعاش الاقتصاد الجزائري.[2]

[1] ريمي رياض، غانية هيفاء، نظرة تحليلية لتطور الانفاق الحكومي في الجزائر 1980-2016، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 12، العدد 05، 2018، الجزائر، ص.333

[2] أم كلثوم بن موسى، ترشيد النفقات العمومية (دراسة تطور النفقات العمومية في الجزائر من سنة 1980 إلى سنة 2013)، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 05، العدد 04، ص191

المطلب الثاني: تحليل ميزان المدفوعات خلال الفترة 1980-2019 في الجزائر

الشكل رقم 2: تطور ميزان المدفوعات في الجزائر (1980-2019)

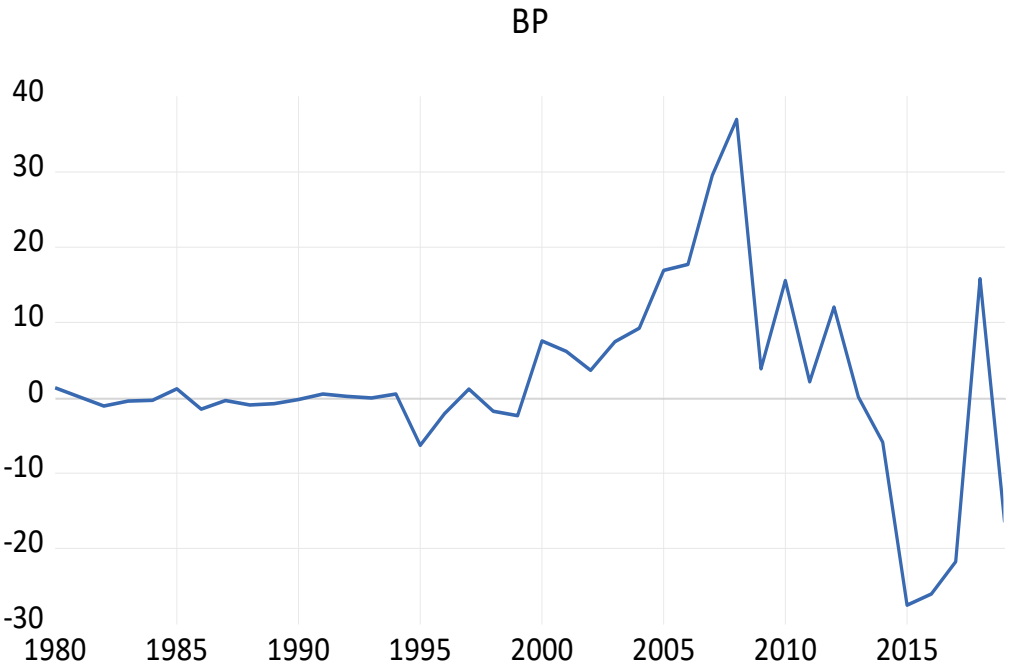

المصدر: من إعداد الطالبة من مخرجات Eviews. (10)

عرف ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1980-2019) العديد من التذبذبات من فائض وعجز، وهذا راجع لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وتبدي الدولة لعديد من الإصلاحات الاقتصادية، وللظروف التي مر بها الاقتصاد الجزائري يمكن تحليل تطور ميزان المدفوعات في الجزائر الى خمسة مراحل كما يلي:

ويمكن تحليل عل أساس الإصلاحات الاقتصادية التي طرأت على الاقتصاد الجزائري

-المرحلة الأولى: تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة (1980-1989):

نلاحظ من خلال الشكل رقم (2) أن ميزان المدفوعات سجل فائضا قدر ب1.34 مليار دولار سنة 1980 وهذا راجع لتبني الدولة المخطط الخماسي الأول الذي استهدف الاقتصاد الوطني، حيث سجل عجزا خلال الفترة 1982 - 1986 وهذا راجع للازمة البترولية العالمية سنة 1986 مما دفع الحكومة الجزائرية الى الإقراض، حيث بلغت قيمتها 20.63 مليار دولار سنة 1986 ، بالإضافة الى ذلك لقد شهدت هذه الفترة ضعف وهشاشة الطاقة الإنتاجية و ذلك لانعدام الاستثمارات الأجنبية، بالتالي البحث على الواردات كل هذه الأسباب ساهمت في اختلال ميزان المدفوعات الجزائري وعجزه حيث قدر سنة 1988 ب0.96، وقصد إعادة هذا الأخير إلى حالة التوازن الاقتصادي جعل الدولة تعيد التفكير في نمط تسيير الاقتصاد والتوجه إلى الاقتصاد الموسع وذلك سنة 1988 كما جعلها تقوم بعدة إصلاحات مست مختلف القطاعات ابتداء من سنة 1990.[1]

- المرحلة الثانية: تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة (1991-1999):

نلاحظ خلال هذه الفترة(1991-1999) فائضا سنة 1991 حيث قدر ب0.5 مليار دولار ليعود إلى الانخفاض سنة 1996 حيث قدر ب2.1 ،فقد عرفت هذه الفترة مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية تتمثل أساسا في وضع استراتيجيات لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و بالتالي ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات وذلك لتحقيق التوازنات الداخلية والخارجية، نلاحظ أن هذه الإصلاحات ساهمت في تحسين ميزان المدفوعات خاصة بعد سنة 1995 عكس السنوات الثلاث الأولى من هذه المرحلة التي عرفت عجزا في ميزان مدفوعاتها نتيجة لزيادة النفقات في تمويل البرامج الإصلاحية.

[1] أمال طوير، عبد الجبار مختاري، أثر سعر الفائدة ومعدل التضخم وسعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر باستعمال نموذج ARDL خلال الفترة 1980-2018، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 05، العدد 01، 2021، ص.10

[2] سيد أحمد رحموني، تطور حالة ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1988-2007، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 03، العدد 01، ص301

-المرحلة الثالثة: تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2019)

سجل ميزان لمدفوعات فائضا مستمرا حيث سجل سنة 2000ب7,57 مليار دولار واستمر هذا الفائض الى غاية سنة 2008 قدر بـ 36.99 مليار دولار وسنة 2009 قدر ب3.86 مليار دولار وهذا راجع لازمة العالمية (أزمة الرهن العقاري) وليعود للارتفاع سنة 2010 بقيمة 15,58 مليار دولار، وهنا بدأت برامج الإصلاح الهيكلي يأتي بثماره وأيضا راجع للاستقرار النسبي لأسعار العالمية للمنتجات المستوردة، لتعرف معدلات التضخم تذبذبات الى غاية 2014 حيث بلغ 2.91%، فلقد استطاعت الدولة متابعة برامجها التنموية ضمن سياسة الانعاش الاقتصادي.[1]

نلاحظ خلال هذه الفترة (2015-2019) أن رصيد ميزان المدفوعات سجل عجزا حيث قدر سنة 2015 بـ 27.54 وسنة 2016 بـ 26.6 وهذا راجع الى تفاقم الانخفاض الحاد في مستويات أسعار النفط ليعود الى الارتفاع مرة أخرى وذلك لتطبيق الجزائر لسياستي الحد من الصادرات والتقشف من أجل تحسين احتياطي الصرف.

المطلب الثالث: تقييم الانفاق الحكومي وميزان المدفوعات في الجزائر

من خلال تحليل تطور الإنفاق الحكومي وميزان المدفوعات فيما سبق يمكن تقييم هذا الأخير فيما يلي:

أولا: تقييم الانفاق الحكومي

-إن السياسة المنتجة من طرف الجزائر سياسة مالية توسعية بحته، تم فيها الانفاق ملايير الدولار دون ان تعمل على تطوير الاقتصاد الوطني وتحريك الآلية الإنتاجية.

-إن سياسة الاتفاقية في الجزائر لم تؤدي الى إنشاء مؤسسات وشركات تعمل على خلق القيمة المضافة.

-لقد تم التركيز أكثر في السياسة الاتفاقية على الشؤون الاجتماعية، حيث تم تخصيص أغلفة مالية معتبرة لقطاع السكن والاشغال العمومية، والبنية التحتية ولتحسين الظروف المعيشية للسكان.

-إن برامج الانفاق الخاصة بالألفية تجعل من المبرر القول ان الجزائر على الكثير من الدول ليس لديها سياسة اقتصادية.[2]

ثانيا: تقييم ميزان المدفوعات

- تميز ميزان المدفوعات يعدم الاستقرار لان الجزائر أحادية التصدير حيث تمثل المحرقات 98% من صادراتها وبتالي تخلق اختلال في العرض والطلب بسبب تقلبات أسعار النفط كما تؤدي الى اختلال متغيرات أخرى كمستوى الدخل والتشغيل.

---

[1] **السعيدي وصاف، مرجع سبق ذكره، ص15.**

[2] **الزازية ستيتي، مرجع سبق ذكره، ص163.**

[2] **السعيدي وصاف، مرجع سبق ذكره، ص 16.**

– تميز بانخفاض معدل التبادل الدولي بين نسبة أسعار الصادرات والواردات ويخلق اختلاف في هيكل السوق السلع الأولية.

– إلغاء الدعم الموجه للصادرات الزراعية.

– ضعف القاعدة الإنتاجية وهذا من خلال عدم التنوع مما يجعل هذه الاقتصاديات عرضت التقلبات أسعاراً صادراتها ويترجم ضعف أداء القطاع الصناعي أما القطاع الزراعي فيتميز بتذبذب ملحوظ.

خلاصة الفصل:

قامت الجزائر بعد حصوله على الاستقلال برسم سياسة تنموية تركز على إنشاء مجموعة من الصناعات الكبرى المرتبطة بالنفط، وبدأت بترقية قطاع المحروقات الذي اعتبرته القطاع الرئيسي لجلب العملة الصعبة للنهوض بالقطاعات الاخرى، وهو ما صرفه من مبالغ ضخمة في هذا القطاع من خلال المخططات المتتالية.

لقد حكم على هذه التجربة مكلفة وقليلة الفعالية، خاصة بانخفاض أسعار البترول حيث راجعت الجزائر استراتيجياتها، وقامت بتطوير القطاعات الاخرى كالسكن، البناء والخدمات. الخ.

وهذا بهدف تحقيق التكامل بين القطاعات، ودفع عجلة التنمية.

وفي بداية الثمانينات وجدت الجزائر نفسها تعاني من اختلالات هيكلية، وارتفاع في معدل التضخم، عجز في ميزان المدفوعات وارتفاع المديونية الخارجية. وأصبح عليها أن تقوم بتغيير جذري لتوجيه الاقتصاد وهو ما جعلها تدخل في سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية بهدف الانتقال إلى اقتصاد السوق والاندماج العالمي، وقد صاحب انتقال الجزائر من اقتصاد مخطط مركزيا إلى اقتصاد يعتمد على آليات القيام بعملية ضخمة للإعادة توجيه سياستها الاقتصادية،

لكن بالرغم من تحقيق بعض النتائج في ميدان التوازنات الاقتصادية الخارجية فإنه لم يسمح بالاستجابة للطموحات وفي تحقيق والرفع من كفاءة الاقتصاد الجزائري.

أطلقت الحكومة مجموعة من البرامج الضخمة لأجل تحقيق النمو، إلا تجربة الجزائر في ميدان الانفاق الحكومي أظهرت هشاشة الاقتصاد الوطني واختلال في ميزان المدفوعات وتأثره كلا من هذا المتغيرين بتقلبات أسعار النفط.

الفصل الثالث: الدراسة القياسية للعلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي وميزان المدفوعات

تمهيد:

بعد التحليل النظري للبحث، وبعد دراسة هيكل كل منها وخصائصها في الاقتصاد الجزائري سنحاول في هذا الفصل القيام بالتحليل القياسي لهذه الظاهرة ، والذي يتعلق بمحاولة تحديد العلاقة السببية بين الانفاق الحكومي وميزان المدفوعات في الجزائر وذلك باستخدام الطرق القياسية والاحصائية التي تعتبر الوسيلة الوحيدة لفهم العلاقة بين هذه المتغيرات الاقتصادية، وفي هذا السياق سنقوم بصياغة النموذج وتقديره ثم بالتحليل الاقتصادي والإحصائي، لننتقل بعدها لدراسة جودة النموذج وصلاحيته. ، ودراسة استقرارها لسلسة البواقي وأنها ذات تباين ثابت، واختبار جودة النموذج وصلاحية من خلال تحليل تباين التنبؤ للمتغيرات، وتحليل دوال الاستجابة.

وبالتالي سوف نتطرق من خلال هذا الفصل إلى:

- **المبحث الأول:** صياغة وبناء النموذج.
- **المبحث الثاني:** دراسة صلاحية وجودة النموذج.
- **المبحث الثالث:** دراسة ديناميكية النموذج.

المبحث الأول: صياغة وبناء النموذج الدراسة

اعتمادا على ما تقدم سابقا نستعرض أهم المتغيرات بدراسة تحليلية وقياسية، استنادا لمبادئ الاقتصاد القياسي من خلال نموذج قياسي يتضمن متغير تابع والأخر مستقل في إطار حدود الدراسة القياسية لهذا البحث. بحث

المطلب الأول: تحديد المتغيرات

في هذا المطلب سنقوم بصياغة النموذج والتعريف بالمتغيرات الدراسة فيما يلي:

-التعريف بالمتغيرات

-الإنفاق الحكومي: هو ما تصرفه الحكومة من معونات مضافا لها قيمة الانفاق على البنية التحتية فهو كل ما تدفعه الحكومة للقيان بعمل مجاني للشعب ويرمز له بالرمز GEXP.

-ميزان المدفوعات: هو سجل لجميع المعاملات الاقتصادية بين سكان المقيمين داخل وخارج البلد ويرمز له بالرمز BP وقد تم تجميع البيانات الإحصائية المتعلقة بهذه المتغيرات من الديوان الوطني للإحصائيات بالإضافة إلى بنك الجزائر.

1-فترة الدراسة ومصادر البيانات:

تمتد فترة الدراسة من سنة (1980-2019)، ويعلل اختبار هذه الفترة بالضبط لأنها تعتبر فترة الازمة البترولية لثمانينات، والانطلاقة الفعلية للعشرية السوداء التي اقتحمت الجزائر في التسعينات بحيث كان الاهتمام السلطة هو استقرار الأمني وفقط، ثم تم إطلاق برنامج دعم النمو الاقتصادي، والبرنامج التكميلي وذلك في بداية الألفية لهذا القرن.

2-نموذج الدراسة:

تعد صياغة النموذج القياسي من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها، وذلك من خلال ما يتطلب من تحديد المتغيرات التي يجب أن يشمل عليها أو التي يجب استبعادها منه.

$$BP_t = \beta_0 + \beta_1 GEXP_t + \mu_t$$

BP_t: ميزان المدفوعات الجزائري بالمليون الدولار (المتغير التابع).

$GEXP_t$: الانفاق الحكومي بالدينار الجزائري (المتغير المستقل).

β_1، β_0: معلمات النموذج

μ: حد الخطأ العشوائي

المطلب الثاني: دراسة استقراريه النموذج.

في البداية نقوم بدراسة استقراريه السلاسل الزمنية وبعدها نحدد درجة التأخير المثلى وليتم تعد ذلك تحديد نموذج الدراسة.

– اختبار استقراريه السلاسل الزمنية.

يستلزم اختبار التكامل المشترك أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة من نفس الرتبة، ولدراسة ذلك نعتمد على اختبار جذر الوحدة (Unit root tests)، والتي تتضمن عدة أنواع منها ديكي فولر الموسع (ADF) واختبار فليبس بيرون (PP) ويتم اختبار الفرضية الصفرية التي تنص على أن السلسلة غير مستقرة بها جذر وحدة مقابل الفرضية البديلة التي تنص على أن السلسلة لا تحتوي على جذر الوحدة أي مستقرة.

والجدول التالي يبين نتائج اختبارات استقرار السلاسل الزمنية محل الدراسة بالاعتماد على اختباري (ADF) و(PP):

الجدول رقم (3): نتائج اختبارات جذر الوحدة لADF وPP

الدرجة	المتغير	اختبار ADF	الاحتمال	اختبار P–P	الاحتمال	درجة التكامل
عند المستوى	**BP**	-2.5569	0.3009	-2.6686	0.2544	/
	GEXP	-6.2145	0.0000	-6.2155	0.0000	**I(0)**
عند الفرق الاول	**BP**	-4.0130	0.0192	-7.8620	0.0000	**I(1)**
	GEXP	-7.1070	0.0000	-37.605	0.0000	**I(1)**

المصدر: باعتماد على مخرجات برنامج (10) .Eviews

- عند المستوى

يتضح لنا من خلال النتائج أن السلسلة الزمنية لإنفاق الحكومي مستقرة عند المستوى بالنسبة لكلا الاختبارين ADF وPP وهذا باعتبار أن القيم المحسوبة أصغر تماما من القيم الحرجة لـ (Mackinnon)، ففي هذه الحالة نقبل الفرضية فرضية البديلة ونرفض الفرضية الصفرية.

أما بالنسبة سلسلة خاصة بمتغيرة ميزان المدفوعات فهي غير مسقرة عند المستوى لكلا الاختبارين ADF وPP وذلك باعتبار أن القيم المحسوبة أقل تماما من القيم الحرجة

- عند الفرق الأول:

يتضح لنا من خلال النتائج أن السلسلة الزمنية لإنفاق الحكومي مسقرة عند الفرق الأول بالنسبة لكلا الاختبارين ADF وPP لان القيم المحسوبة أصغر تماما من القيم الحرجة(Mackinnon) ففي هذه الحالة نقبل الفرضية البديلة التي تنص على استقرار السلسلة الزمنية.

أما بالنسبة لسلسلة ميزان المدفوعات فهي مستقرة عند الفرق الأول لكلا الاختبارين ADF وPP وبتالي نقبل الفرضية البديلة التي تنص على استقرار السلسلة الزمنية ونرفض الفرضية الصفرية.

ومنه نقول متغيرة ميزان المدفوعات متكاملة من الدرجة الأولى.

- وبما ان المتغيرات ليست متكاملة من نفس الدرجة، بتالي نلجأ إلى العلاقة القصيرة الأجل خلال نموذج VAR.

المطلب الثاني: تحديد درجة التأخير المثلى وسببية غرانجر

أولا: تحديد درجة التأخير المثلى

قبل القيام بعملية الاختبار والتقدير يجب تحديد درجة تأخير مسارVAR، وهذا بالاعتماد على المعيارين AIC وSC، لأجل تحديد فترة التباطؤ الزمنية المثلى.

الجدول رقم (4): التأخير الأمثل لنموذج VAR

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: BP GEXP
Exogenous variables: C
Date: 06/10/22 Time: 21:53
Sample: 1980 2019
Included observations: 37

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-781.6726	NA	8.55e+15	42.36068	42.44776	42.39138
1	-751.7906	54.91821*	2.11e+15	40.96166	41.22289*	41.05375
2	-746.6433	8.903486	1.99e+15*	40.89964*	41.33502	41.05313*
3	-746.2778	0.592762	2.44e+15	41.09610	41.70563	41.31099

المصدر: من إعداد الطالبة من خلال مخرجات (10) .Eviews

نلاحظ من خلال النتائج المبينة في الجدول رقم (3) بأن درجة التأخير المثلى هي الدرجة 2 تعطي أقل قيمة لمعياري أكايك وشوارز بحيث جاءت القيم تساوي AIC=40.89964 و SC=41.22289

ثانيا: اختبار سببية غرانجر.

يستخدم هذا الاختبار لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات الدراسة، حيث يظهر اتجاه السببية بالمتغيرات الدراسة هل أحادي أم تبادلي، أم لا يوجد علاقة سببية بين الانفاق الحكومي وميزان المدفوعات.
حيث أن السببية في الاقتصاد هي قدرة أحد المتغيرات في التنبؤ في متغير آخر، ويركز على العلاقة المباشرة بين هذه المتغيرات.

الجدول رقم (5): اختبار سببية غرانجر

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 06/11/22 Time: 13:20
Sample: 1980 2019
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
GEXP does not Granger Cause BP	38	3.85787	0.0312
BP does not Granger Cause GEXP		1.96133	0.1567

المصدر: من إعداد الطالبة من خلال مخرجات (10) .Eviews

وذلك حسب ما يوضحه الجدول أن إجمالي الانفاق الحكومي يسبب في رصيد ميزان المدفوعات وذلك أن قيمة الاحتمال(P=0.0312) وهي أقل من 5% وعليه يتم قبول الفرضية البديلة H_1 أي أن إجمالي الانفاق الحكومي يسبب في رصيد ميزان المدفوعات مع فجوة زمنية واحدة عند مستوى الدلالة 5% ولكن نلاحظ من خلال الجدول أن ميزان المدفوعات لا يسبب في إجمالي الانفاق الحكومي وذلك أن قيمة الاحتمال (P=0.1587) وهي أكبر من 5% وعليه يتم رفض H_1 وقبول الفرضية H_0، وبتالي فإن العلاقة السببية أحادية الاتجاه.

المطلب الثالث: تقدير النموذج

في هذا المطلب سنقوم بتقدير نموذج الـ VAR بكل خطواته وذلك مرورا بصلاحية وجودة النموذج إلى الدراسة الديناميكية له

– بعدما حددنا درجة التأخير المثلي فيما سبق والتي كانت عند الدرجة الثانية، سيتم تقدير النموذج، وقد أعطت النتائج ما يلي:

الجدول رقم (6): تقدير نموذج الـ VAR

Vector Autoregression Estimates
Date: 06/15/22 Time: 21:53
Sample (adjusted): 1982 2019
Included observations: 38 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	BP	GEXP
BP(-1)	0.687379	265686.1
	(0.19907)	(137320.)
	[3.45290]	[1.93480]
BP(-2)	0.112870	-153298.8
	(0.20533)	(141638.)
	[0.54969]	[-1.08233]
GEXP(-1)	-7.11E-07	0.031621
	(2.6E-07)	(0.17725)
	[-2.76552]	[0.17840]
GEXP(-2)	2.35E-07	0.284127
	(2.8E-07)	(0.19399)
	[0.83695]	[1.46466]
C	1.863420	2286667.
	(1.93202)	(1332697)
	[0.96449]	[1.71582]
R-squared	0.485944	0.152035
Adj. R-squared	0.423634	0.049251
Sum sq. resids	3206.332	1.53E+15
S.E. equation	9.857057	6799348.
F-statistic	7.798828	1.479171
Log likelihood	-138.1903	-649.0680
Akaike AIC	7.536332	34.42463
Schwarz SC	7.751804	34.64010
Mean dependent	2.380789	3695614.
S.D. dependent	12.98369	6973235.

Determinant resid covariance (dof adj.)	4.23E+15
Determinant resid covariance	3.19E+15
Log likelihood	-786.1223
Akaike information criterion	41.90118
Schwarz criterion	42.33212
Number of coefficients	10

المصدر: من إعداد الطالبة من خلال مخرجات (10) .Eviews.

نلاحظ أن أكثر المعالم غير معنوية إحصائيا، وهذا راجع للعلاقة الارتباط الضعيف بين المتغيرات في مثل هذه النماذج نتيجة الابطاء الزمني والذي يؤدي الى انخفاض درجات الحرية، وبتالي فهو يسبب ضعف المعنوية الإحصائية الفردية لكل معلمة، إلا أن هذا لا يؤثر في تفسير نموذج VAR، لان الهدف الأساسي لهذا النوع من النماذج هو دراسة السلوك الحركي للمتغيرات وتحليل الصدمات.

– نلاحظ أن إحصائية فيشر F معنوية إحصائيا بالنسبة معادلة الانفاق الحكومي ومعادلة ميزان المدفوعات لأن القيمة المحسوبة أكبر تماما من القيمة الحرجة عند المستوى المعنوية 5% وبتالي نقبل الفرضية البديلة H_1.

– نلاحظ من الجدول أن قيمة معامل التحديد للعلاقة بين الإنفاق الحكومي GEXP وميزان المدفوعات BP بلغت 48.59% بالتقريب وهذا ما يفسر أن الإنفاق الحكومي يفسر ميزان المدفوعات بهذه النسبة اما المتبقية، فهي تعود لمتغيرات أخرى لم تندرج ضمن النموذج. دليل على الارتباط البسيط بين المتغيرين الانفاق الحكومي وميزان المدفوعات الجزائري.

– أما معامل التحديد للعلاقة بين ميزان المدفوعات والإنفاق الحكومي بلغت 15.20% ومنه نلاحظ أن ميزان المدفوعات يفسر هذا الأخير بنسبة ضعيفة، ما يدل على أن المتغير المستقل GEXP يفسر المتغير التابع BP.

–بينت نتائج معامل ميزان المدفوعات معنوي وموجب وهذا يدل على العلاقة الطردية بين ميزان المدفوعات في الفترة الحالية والفترة السابقة الأمر الذي يفسر بأن ما تبقى من رصيد ميزان المدفوعات في الفترة السابقة يؤثر على ميزان المدفوعات في الفترة الحالية.

–كما بينت نتائج المعنوية الإحصائية لمعامل الإنفاق الحكومي في الفترة السابقة والذي يعني أن التراكم في الإنفاق الحكومي يسبب العجز القائم في ميزان المدفوعات في الفترة الحالية. وهذا ما نلاحظه من الإشارة السالبة للمعلمة.

المبحث الثاني: دراسة صلاحية وجودة النموذج

من خلال هذا البحث سنقوم بجملة الاختبارات القياسية التي سوف تدعم صلاحية وجودة النموذج المطبق في الدراسة وهو VAR، عن طريق اختبار مشكلة عدم ثبات تجانس التباين للبواقي، ودراسة استقراريه النموذج والقيام بتحليل التباين.

المطلب الأول: اختبار LM test

أولا: اختبار الارتباط الذاتي لبواقي التقدير

يهدف تحليل الارتباط الذاتي لأخطاء لمعرفة هل بواقي التقدير مرتبطة فيما بينها أم لا، بحيث نعتمد على لإحصائية LM test لاختبار بروش قودفري الذي يدرس إمكانية وجود ارتباط ذاتي متسلسل لأخطاء:

$H_0 : l_1 = l_2 = l_3 = \ldots = 0$

$H_1 : l_1 \neq l_2 \neq l_3 \neq \ldots \neq 0$

الجدول رقم (7): اختبار LM Test

VAR Residual Serial Correlation LM Tests
Date: 06/15/22 Time: 21:54
Sample: 1980 2019
Included observations: 38

Null hypothesis: No serial correlation at lag h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	3.304990	4	0.5081	0.835122	(4, 60.0)	0.5083
2	4.602646	4	0.3305	1.175592	(4, 60.0)	0.3307
3	3.611004	4	0.4612	0.914760	(4, 60.0)	0.4613

المصدر: من إعداد الطالبة من مخرجات Eviews. (10)

باعتماد على الاحتمال المرافق لنتيجة هذا الاختبار نلاحظ أن القيم المحسوبة أكبر تمام من القيم الحرجة عند المعنوية الإحصائية 5% وبتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

ثانيا: التمثيل البياني لدوال الارتباط الذاتي بين الأخطاء

سوف نعتمد دوال الارتباط الذاتي لبواقي تقدير النموذج، ونحدد ما أذا كانت هذه البواقي ذات معنوية إحصائية الأعلى.

الشكل رقم (3): التمثيل البياني لدوال الارتباط الذاتي للبواقي.

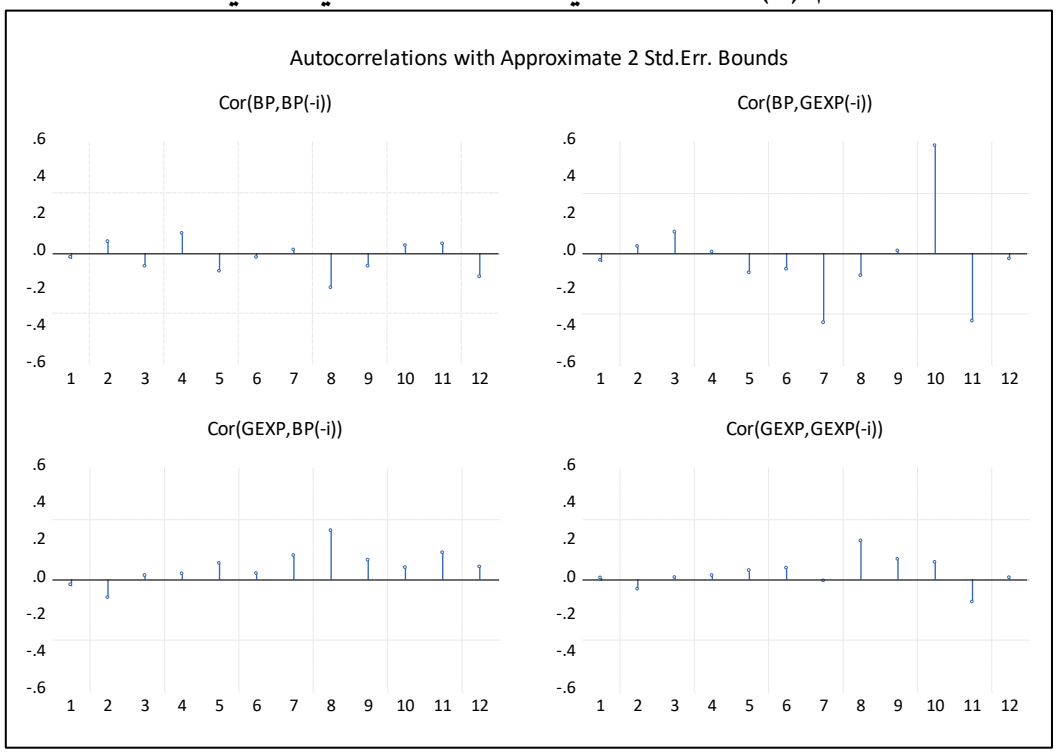

المصدر: من إعداد الطالبة من خلال مخرجات برنامج Eviews. (10)

نلاحظ من خلال التمثيل البياني أعلاه لدوال الارتباط الذاتي لبواقي التقدير المعادلات مثنى، بأن أغلبها تقع داخل مجال الثقة أي ذات معنوية إحصائية معدومة مما يدعم صحة اختبار LM test.

المطلب الثاني: اختبار White.

لدراسة مشكلة عدم ثبات تجانس تباينات بواقي التقدير، نعتمد على اختبار White، وحسب النتائج الملخصة حيث:

H_0: ثبات تجانس تبلين الأخطاء.

H_1: عدم ثبات تجانس تباين الأخطاء.

الجدول رقم (8): اختبار ثبات تجانس تباين الأخطاء.

VAR Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)
Date: 06/15/22 Time: 21:57
Sample: 1980 2019
Included observations: 38

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
64.76348	24	0.0000

Individual components:

Dependent	R-squared	F(8,29)	Prob.	Chi-sq(8)	Prob.
res1*res1	0.478375	3.324432	0.0081	18.17824	0.0199
res2*res2	0.600238	5.442885	0.0003	22.80903	0.0036
res2*res1	0.599445	5.424935	0.0003	22.77890	0.0037

المصدر: من إعداد الطالبة من خلال مخرجات برنامج(10) .Eviews

حيث نلاحظ من خلال نتائج الجدول أعلاه أن القيم المحسوبة أقل تماما من القيم الحرجة عند 5% وبالتالي نقبل الفرضية البديلة H_1 التي تنص على عدم ثبات تجانس تباين الأخطاء ونرفض الفرضية الصفرية H_0 التي تنص على تجانس تباين الأخطاء.

المطلب الثاني: دراسة استقراريه نموذج VAR.

إن عدم استقرار النموذج(VAR) سيؤدي إلى الحصول على نتائج مضللة وغير صحيحة، لذا سوف نقوم بالتأكيد من كونه يحقق هذه الخاصية أم لا كما يوضح لنا في الشكل رقم (4).

الشكل رقم (4): نتائج استقراريه النموذج VAR

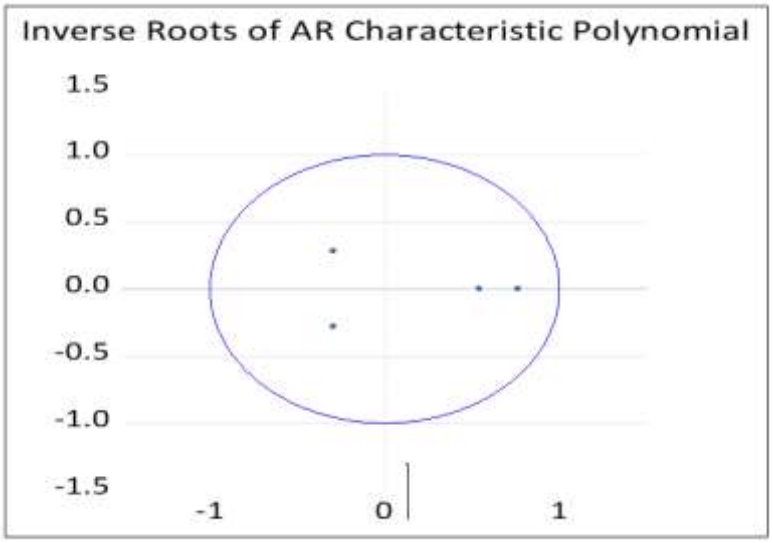

المصدر: من إعداد الطالبة من مخرجات برنامج Eviews. (10)

يتضح لنا من خلال الشكل أعلاه أن جميع الجذور العكسية (inverse roots) لكثير الحدود المرافق لجزء الانحدار الذاتي، هي ذات قيمة تقل عن الواحد الصحيح، بحيث أنها تقع كلها داخل دائرة الوحدة.

وبتالي فإن النموذج VAR المقدر يحقق شرط الاستقرار.

المبحث الثالث: الدراسة الديناميكية للنموذج.

سنطرق في هذا المبحث إلى العلاقة الديناميكية بين هذه المتغيرات واستجابتها للصدمات من خلال تجزئة التباين للإنفاق الحكومي وميزان المدفوعات.

المطلب الأول: تحليل (تجزئة التباين)

يعتبر الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو تحليل العلاقات الديناميكية بين المتغيرات ويكون ذلك عن طريق تحليل استجابة هذه المتغيرات لصدمات النموذج ويتم ذلك عن طريق تحليل التباين ودوال الاستجابة.

يبن الجدول التالي نتيجة تحليل تباين خطأ التنبؤ لعشر سنوات مستقبلية حيث يوضح تحليل التباين العلاقة بين المتغيرات.

الجدول رقم (9): تحليل تجزئة التباين

Variance Decomposition of BP: Period	S.E.	BP	GEXP
1	9.857057	100.0000	0.000000
2	12.27364	85.40168	14.59832
3	12.88035	84.75129	15.24871
4	13.46499	83.42096	16.57904
5	13.75347	82.43535	17.56465
6	13.91903	81.95575	18.04425
7	14.02167	81.60928	18.39072
8	14.07942	81.40790	18.59210
9	14.11364	81.28758	18.71242
10	14.13365	81.21465	18.78535
Variance Decomposition of GEXP: Period	S.E.	BP	GEXP
1	6799348.	5.803470	94.19653
2	7308022.	18.37867	81.62133
3	7354713.	18.66473	81.33527
4	7408546.	19.66152	80.33848
5	7427144.	20.04129	79.95871
6	7434576.	20.19613	79.80387
7	7440393.	20.29899	79.70101
8	7443503.	20.34477	79.65523
9	7445366.	20.37041	79.62959
10	7446524.	20.38443	79.61557

المصدر: من إعداد الطالبة من خلال مخرجات Eviews. (10)

– تفسّر النتائج المبينة في الجدول أعلاه تحليل مكونات التباين لرصيد ميزان المدفوعات بأن نسبة 100% من خطأ التنبؤ في تباين الرصيد في السنة الأولى تنسب للمتغير نفسه (BP)، أما في السنة الثانية نسبة خطأ التنبؤ تقدر بـ 85% ترجع للمتغير (BP)، حيث يساهم إجمالي الانفاق الحكومي (GEXP) بنسبة 14,59% فقط ويستمر التذبذب في السنة الموالية بنسبة 15,24%، الى أن يصل في السنة العاشرة 18.78% بالنسبة لمتغيرة الإنفاق الحكومي (GEXP) ويصل إلى معدل 81,21% بالنسبة لمتغيرة ميزان المدفوعات (BP).

المطلب الثاني: دوال الاستجابة

سوف يتم الحصول على استجابة متغيرة ميزان المدفوعات للصدمات الناتجة عن الانفاق الحكومي.

الشكل رقم (5): دوال الاستجابة.

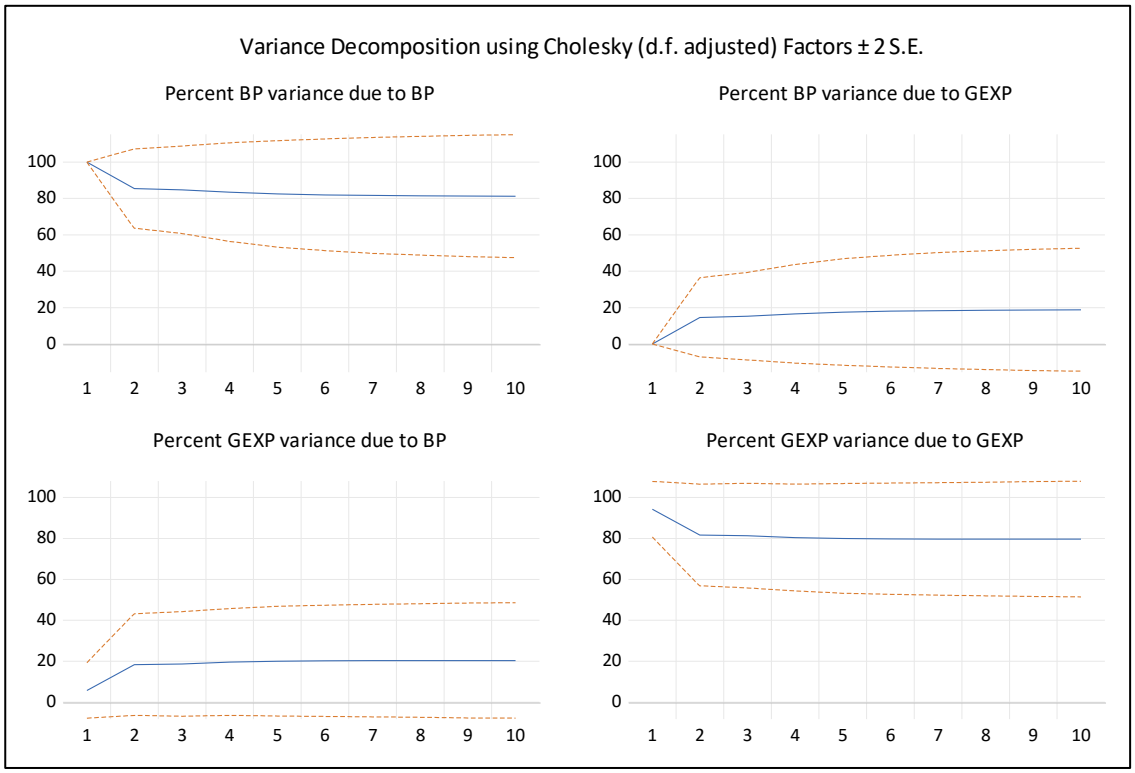

المصدر: من إعداد الطالبة من خلال مخرجات Eviews. (10).

يلخص الشكل أعلاه دوال استجابة للصدمات، حيث أنها في المدى البعيد تكون الاستجابات على أساس شعاع التكامل المشترك، وفي التمثيل أعلاه فالمحور الافقي يمثل الزمن الذي مر بعد حدوث الصدمة مقاس بالسنوات، والمحور العمودي يقيس مقدار استجابة المتغير مقاس بالنسب المئوية.

كما يمكن تفسير مدى استجابة متغيرة إجمالي الإنفاق الحكومي بالنسبة لميزان المدفوعات، كما يلي:

- أثر الصدمة في ميزان المدفوعات:

إن الصدمة الهيكلية بمقدار انحراف معياري واحد في رصيد ميزان المدفوعات، تقابلها استجابة إيجابية وعكسية للإنفاق الحكومي قدرها (80) وحدة، وتتوالى الاستجابة ابتداء من السنة الثانية التي تلي الصدمة، حيث تؤدي ثبات الانفاق الحكومي عند القيمة (60) حتى السنة العاشرة وهذا ما يمثله الشكل (Response of BP to GEXP).

- أثر الصدمة في إجمالي الانفاق الحكومي:

إن الصدمة الهيكلية بمقدار انحراف معياري واحد في إجمالي الانفاق الحكومي، تقابلها استجابة إيجابية طردية لرصيد ميزان المدفوعات قدرها (40) وحدة في السنة الثانية وتتوالى الاستجابة في السنة التي تلي الصدمة، حيث تؤدي ثبات الاستجابة في رصيد ميزان المدفوعات عند هذه القيمة (20) حتى السنة العاشرة، وهذا ما يوضحه الجدول (Response of GEXP to BP)

ومن خلال الاختبارات السابقة يمكن أن نؤكد صلاحية النموذج (VAR).

خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة التطبيقية التي قمنا بها، نجد أن القياس الاقتصادي من بين أهم الأساليب التي تمكننا من صياغة النماذج الاقتصادية وتقديرها، قمنا بدراسة العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي وميزان المدفوعات.

بدءا بتجميع البيانات المستخدمة في الدراسة وذلك من قاعدة البيانات المتعلقة بالديوان الوطني للإحصائيات وبنك الجزائر، ثم دراسة استقرار السلاسل الزمنية المتعلقة بهذه المتغيرات، تحديد درجة الإبطاء الأمثل، وبعدها تقدير النموذج، والوصول في الأخير إلى مختلف الاختبارات الإحصائية لدراسة صلاحية النموذج من جهة وتحليل التباين ودوال الاستجابة من جهة أخرى.

ومن خلال النمذجة القياسية وجدنا أن هناك علاقة ذات اتجاه واحد بين الانفاق الحكومي وميزان المدفوعات.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

تسعى معظم دول العالم إلى تحقيق التوازن الاقتصادي عن طريق الاستغلال العقلاني للموارد، ويعتبر ميزان المدفوعات أحد العناصر المرئية التي تعكس التوازن الداخلي والخارجي في الدولة، فهو يعتبر أحد الأهداف الرئيسة لدي الحكومات التي تستخدم الميزانية العامة كوسيلة للتخطيط وتنفيذ برامج الانفاق الحكومي لزيادة الطاقة الإنتاجية وذلك في شكل استثمارات عمومية في شكل استثمارات عمومية تشمل كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وهذا من خلال المساهمة في استقرار ميزان المدفوعات.

بعد حدوث أزمة النفط ل سنة 1986، نتجت عنها اختلالات مالية صاحبتها تراكمات من الديون الخارجية بحيث أصبحت المديونية خطر يهدد الاقتصاد الوطني. وأجبر استمرار هذه الاختلالات المالية الحكومة على القيام بعمليات تصحيح مالي أكثر قوة في إطار برنامجين بمساندة صندوق النقد الدولي، مع القيام بإصلاحات اقتصادية على مستويات مختلفة بهدف إضفاء المرونة اللازمة على أداء الإنتاجية لتمكنها من التطور، وقد سمحت هذه الإصلاحات بإعادة التوازنات الاقتصادية الكبرى ولكنها لم توفر كل الشروط الضرورية لوضع منظومة لاستثمار والاستحداث الثروات ومناصب الشغل بصفة دائمة.

ومع ارتفاع أسعار البترول في نهاية التسعينات انتهجت الجزائر سياسة إنفاقيه توسعية في إطار مجموعة من البرامج الضخمة في الفترة الأخيرة (2000-2015) صرفت فيها الجزائر مبالغ كبيرة لتحقيق مجموعة من الأهداف المسطرة على رأسها تحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات.

أولا: اختبار الفرضيات

من خلال هذا البحث توصلنا إلى مجموعة من النتائج كإجابة عن الفرضيات المطروحة في مقدمة البحث:

- تظهر نتائج تقدير النموذج القياسي أن الانفاق الحكومي لا يساهم في استقرار ميزان المدفوعات على المدى الطويل وهذا ما يؤكد رفض الفرضية.
- تبن من خلال استخدام اختبار سببية جرانجر للبحث عن على العلاقة السببية بين المتغيرين وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.
- أما الفرضية الثالثة القائلة إن نموذج الانحدار الذاتي هو النموذج الأنجح للدراسة فقد تم إثبات صحة الفرضية.

ثانيا: نتائج البحث

لقد تمكن البحث من الإجابة على الإشكالية القائمة وذلك من خلال بناء نموذج قياسي للعلاقة السببية بين الانفاق الحكومي وميزان المدفوعات في الجزائر مبني على بيانات فعلية (1980-2019). وتتثمل النتائج التي تم التوصل إليها فيما يلي:

– أطلقت الحكومة مجموعة من البرامج الضخمة وهذا من أجل تحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات، وعلى الرغم مما حققته هاته البرامج من إنجازات إلا أن تجربة الجزائر في ميدان الانفاق العام أظهرت هشاشة الاقتصاد الوطني ومدى تأثيره بمتغيرات ومحددات أسعار النفط في الأسواق الدولية. ففي الجزائر تظهر الحاجة إلى الانفاق العام بارتفاع أسعار المحروقات وتختفي بتدهور هذه الاسعر في الأسواق العالمية.

– من خلال الدراسة القياسية للعلاقة السببية بين الانفاق الحكومي وميزان المدفوعات تبين أنه توجد علاقة أحادية من الانفاق الحكومي إلى ميزان المدفوعات.

– يبدو أن السياسية الحالية ذات النزعة الكنزية والمتمثلة في تدخل الدولة عن طريق التوسع في الانفاق الحكومي خاصة في السنوات القليلة الماضية قد أثر على رصيد ميزان المدفوعات.

– غياب الرشادة في الانفاق، حيث في الغالب أن عدد من البرامج والمشاريع تجاوزت تكاليفها ما قد خصص لها، وهذا سبب ضعف الدراسات التقنية وسوء اختيار نوعية البرامج والمشاريع.

- تبين أن متغيرة الإنفاق الحكومي متكاملة عند المستوى أما متغيرة ميزان المدفوعات متكاملة عند الدرجة الأولى وفي ضوء ذلك تم استخدام اختبار سببية جرانجر بين المتغيرين فتبين وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من الإنفاق الحكومي إلى ميزان المدفوعات.

– تبين أن درجة التأخير المثلى هي الدرجة 2.

أظهرت نتائج بأن النموذج لا يحتوي على مشكلة ارتباط الذاتي للبواقي التقدير.

– وجدنا أن النموذج يحتوي على مشكلة عدم تجانس تباينات الأخطاء.

– أعطت النتائج تقدير نموذج VAR أنه مستقر.

ثالثا: توصيات البحث

بعد تعرضنا لعناصر البحث، يمكن طرح التوصيات التالية:

-يتعين على الحكومة أن تقوم بإعادة النظر في سياستها المنتهجة حاليا، بأن تكون حذرة بشأن التوسع غير المبرر في الانفاق الحكومي، ذلك أن هذا التوسع من غير الأرجح أن يؤدي إلى انخفاض في مستوى رصيد ميزان المدفوعات، ولا يتم ذلك إلا بوضع معايير لتقييم اتجاه سياسة الانفاق الحكومي في الاقتصاد الوطني.

-اتباع وسائل إجرائية تسهم في خفض الأعباء المالية، وتعمل على ترشيد الانفاق الحكومي، والاكتفاء بالضروريات والحاجات الأساسية، وهو ما يتطلب إعادة النظر في هيكلة الميزانية العامة للدولة، وسياسات الاسترداد من الخارج للسلع الكمالية التي يمكن الاستغناء عنها مؤقتا.

-تشجيع الاستثمارات الأجنبية فب الاقتصاد المحلي في قطاعات الاقتصاد الحقيقي قصد تدعيم الجهاز الإنتاجي.

-بناء عهد ما بعد البترول لتحرير الجزائر من التبعية لمورد طبيعي محدود بالضرورة كونه غير قابل للتجديد.

رابعا: آفاق البحث

من المؤكد أن معالجة موضوع ما يأتي كمواصلة لدراسات سابقة من جهة ويفتح مجالا واسعا للبحث في مختلف الجوانب ذات الصلة به جهة أخرى.

-الدراسات القياسية عموما تطلب عدد كبير من المشاهدات، أي البيانات تكون فصلية أو شهرية فيجب مراعاة هذا في الأبحاث القادمة عند تطبيق نماذج VECM وVAR، في التي تصنف ضمن النماذج الديناميكية بحيث تساعد في تتبع تطور الظواهر على مستوى الاقتصاد الكلي مثل الإنفاق الحكومي وميزان المدفوعات.

-اقتراح نموذج عام لميزان المدفوعات يشمل جميع المتغيرات تما فيها الكيفية وذلك باستخدام نموذج معادلات الهيكلية، هذا من شأنه أن يبين الأهمية النسبية لكل من هذه المتغيرات في التأثير على إجمالي الإنفاق الحكومي.

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1-الطاهر، لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2015

2-حسن أحمد الحسن، الغزو، الاقتصاد الدولي الحديث بين الجدلية النظرية والتطبيق، عمان، عالم الكتاب الحديث، 2016

3- عبد الزهرة فيصل، يونس، الجامع في التحليل الاقتصادي الكلي، عمان، دار دجلة،2017

4-عطا الله علي، عودة، الإدارة المالية الدولية، عمان، دار زمزم، 2017

5-علي، عباس، إدارة الأعمال الدولية، عمان، دار الميسرة، 2017-فليح حسن، خلف، مدخل إلى المالية العامة، عمان، عالم الكتب الحديث، 2017

6-علي، عباس، إدارة الأعمال الدولية، عمان، دار الميسرة، الطبعة الأولى، 2016

7-محمد السيد، راضي، محمد حسني، السيد، المالية العامة، الإسكندرية، دار التعليم الجامعي، 2017

8-محمد شاكر، عصفور، أصول الموازنة العامة، عمان، دار الميسرة، 2015

9-وليد عبد الحميد، عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، بيروت، مكتبة حسين العصرية، 2010

ثانيا: المذكرات والأطروحات

- أسماء عدة، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، 2015-2016

-محمد بن عزة، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2014-2015

ثالثا: مقالات والمجالات

1-أمال طوير، عبد الجبار مختاري، أثر سعر الفائدة معدل التضخم وسعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر باستعمال نموذج ARDL خلال الفترة (1980-2018)، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 05، العدد 01، 2021.

2-الزازية ستيتي، تقييم سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، مجلة العوم الاقتصادية، المجلد 02، العدد 18، سوق أهراس الجزائر

3-السعيدي وصاف، قراءة في ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2005-2008، المجلة الدولية لأداء الاقتصادي، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، مخبر أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الحركية الاقتصادية الدولية، المجلد

4-بوخاتم طلحة، قندوسي طوش، قياس أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2019)، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 01، العدد 01، 2021.

5-سهام محمدي، وهيبة طوال، دور سعر الصرف في تحقيق توازن ميزان المدفوعات للجزائر دراسة تحليلية للفترة (2010-2018)، المجلد 05، العدد 01، الجزائر، 2021.
6-سيد أحمد رحموني، تطور حالة ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1988-2007)، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، 2012.
7-عبد المجيد عبودة، أثر تغيرات سعر الصرف على أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري دراسة قياسية باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي VAR خلال الفترة (1990-2015)، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد 01، العدد 01، 2017.
8-فتيحة كون، عبد القادر خليل، تقييم الإنفاق العام في الجزائر ودورها في تحسين مستوى المعيشة خلال الفترة (2001-2018)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 03، 2019، الجزائر.
9-محمد العقاب، صديق حمايدي، محددات الإنفاق العام في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR خلال الفترة (1980-2017)، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 03، العدد 01، 2019.

رابعا: المواقع الإلكتروني

http//elearning.Centre-univ-mila.dz، ميزان المدفوعات، 2022/05/30.

الملاحق

الملحق رقم (1): الانفاق الحكومي 1980-2019.

السنوات	الانفاق الحكومي الوحدة: مليون دينار
1980	44010
1981	57700
1982	724400
1983	848200
1984	916000
1985	99800
1986	1018100
1987	103900
1988	119700
1989	124500
1990	136500
1991	212100
1992	420100
1993	746600
1994	566300
1995	759600
1996	724600
1997	845100
1998	877600
1999	961700
2000	1176100
2001	132100
2002	1550600
2003	1690200
2004	1888930
2005	2052040
2006	2453010
2007	3108670
2008	41910500
2009	4246330
2010	4466940
2011	5731750
2012	7058100
2013	6024100
2014	6995700
2015	7746200
2016	7984170
2017	6883210

2018	8627700
2019	8502200

المصدر: البنك الدولي

الملحق رقم (2): رصيد ميزان المدفوعات.

السنوات	رصيد ميزان المدفوعات الوحدة: مليون دينار
1980	1.34
1981	0.12
1982	-1.07
1983	-0.42
1984	-0.33
1985	1.2
1986	-1.49
1987	-0.35
1988	-0.96
1989	-0.77
1990	-0.22
1991	0.5
1992	0.2
1993	0